أولويات الديمقراطية في اليمن

نبيل أحمد الخضر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

2025

أولويات الديمقراطية في اليمن

نبيل أحمد الخضر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

٢٠٢٥

عنوان الكتاب

أولويات الديمقراطية في اليمن

المؤلف

نبيل أحمد الخضر

الناشر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

/http://damanat.org

nabilngo@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ضمانات ٢٠٢٥

لا يجوز إعادة طباعة الكتاب أو ترجمة أو نقل أجزاء منه بأي شكل من الأشكال إلا بإذن خطي من مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

المحتويات

مقدمة ٢
سيادة الدولة كأولوية ديمقراطية ٥
الصالح العام كأولوية ديمقراطية ٩
حرية التجمع السلمي كأولوية ديمقراطية في اليمن ١١
المساواة كأولوية ديمقراطية في اليمن ١٤
المجتمع المدني كأولوية ديمقراطية في اليمن ١٨
الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٢٢
الحزبية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٣٠
شرعية الأداء كأولوية ديمقراطية في اليمن ٣٤
الانفاق كأولوية ديمقراطية في اليمن ٣٦
ملكية الدولة للاقتصاد كأولوية ديمقراطية في اليمن ٣٨
النظام السياسي كأولوية ديمقراطية في اليمن ٤٢
الحريات المدنية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٤٥
الانتخابات كأولوية ديمقراطية في اليمن ٥١
السلطة القضائية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٥٧
السلطة التنفيذية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٦٠
السلطة التشريعية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٦٢
أولوية معالجة حالة الطوارئ كأولوية ديمقراطية ٦٥
أولوية معالجة الاستقطاب كأولوية ديمقراطية في اليمن ٦٨
أولوية معالجة الاستبعاد كأولوية ديمقراطية في اليمن ٧١
أولوية معالجة الرقابة كأولوية ديمقراطية في اليمن ٧٥

مقدمة

تُعتبر الديمقراطية هدفًا ساميًا يسعى إليه الكثيرون في اليمن، إلا أن تحقيقها يتطلب تضافر جهود عدة وتجاوز عقبات كبيرة. في ظل الظروف الراهنة، وتعتبر من أولويات الديمقراطية في اليمن تلك المتعلقة بوقف الحرب وإحلال السلام حيث يعتبر السلام شرطًا أساسيًا لبناء أي دولة ديمقراطية، حيث يتيح المجال للمشاركة السياسية والحوار السلمي رغم وجود تحدي استمرار الصراع المسلح الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية ويعيق جهود الإصلاح السياسي.

ومن أولويات الديمقراطية في اليمن الموضوع الخاص بناء الدولة والمؤسسات حيث يتطلب الأمر إعادة بناء الدولة اليمنية من خلال تقوية المؤسسات الحكومية وتوزيع السلطة بشكل عادل والعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية كركيزة أساسية لبناء دولة قوية وعادلة وتفعيل الحوار الشامل والمشاركة السياسية حيث يجب العمل على إشراك جميع الأطراف اليمنية في حوار شامل لبناء توافق وطني حول مستقبل البلاد مع ضمان مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية واتخاذ القرار والعمل على احترام حقوق الإنسان والحريات وحماية المدنيين من جميع أشكال الانتهاكات وحقوق الإنسان. وضمان حرية التعبير والتجمع السلمي. وخلق تنمية اقتصادية مستدامة والتركيز على خلق فرص عمل للشباب وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد على مصدر واحد والعمل على تعزيز التعليم والتوعية والاستثمار في التعليم لتمكين الشباب وبناء مجتمع مدني قوي وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم السياسية.

ومن أولويات الديمقراطية في اليمن العمل على دعم وتمكين المنظمات المدنية التي تعمل في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على معالجة التدخلات الخارجية حيث تؤثر التدخلات الخارجية سلبًا على العملية السياسية في اليمن

وتزيد من تعقيد الأزمة. والعمل على التقسيمات الطائفية والمناطقية و بناء دولة موحدة. ومعالجة ضعف المؤسسات الحكومية وعدم وجود سيادة القانون يشكلان عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الديمقراطية والعمل على الأزمة الإنسانية التي تؤثر سلبًا على استقرار البلاد ويصرف الانتباه عن عملية الإصلاح السياسي.

إن تحقيق الديمقراطية في اليمن يتطلب جهودًا مضنية وتعاونًا دوليًا وإقليميًا. يجب على جميع الأطراف اليمنية العمل معًا لبناء مستقبل أفضل لبلادهم.

ويتحدث كتاب أولويات الديمقراطية في اليمن عن الديمقراطية والاستقطاب، و الاستبعاد وكذا الديمقراطية والصالح العام، والديمقراطية وحرية التجمع السلمي، والاحزاب السياسية والديمقراطية، والانفاق، والقضاء والعدالة، والمساواة، وحالة الطوارئ، و شرعية الأداء، وسيادة الدولة، والحديث عن المجتمع المدني والرقمي والإعلامي والديمقراطية والمواضيع الخاصة ب الرقابة و النظام السياسي ، وملكية الدولة للاقتصاد، الحريات المدنية، والسلطة التنفيذية، والانتخابات وارتباط جميع ما سبق مع الديمقراطية.

سيادة الدولة كأولوية ديمقراطية [1]

تعني السيادة "أن تمارس الجهات الفاعلة السياسية المحلية المستقلة سياسة خارجية متحررة من السيطرة المباشرة للجهات الفاعلة السياسية الخارجية. تهدف السيطرة المباشرة إلى استبعاد ممارسة القيود أو تأثير الاعتماد المتبادل في النظام الدولي. والمعاهدات التي تتنازل فيها الدول عن جزء من تلك السيطرة إلى سلطة عليا أو دولية. المنظمة طوعا، والتي توجد إمكانية الخروج منها، لا ينبغي تفسيرها على أنها انتهاك للاستقلالية" [2]

وتتعلق سيادة الدولة في سياق النظام الدولي عبر استقلاليتها عن الجهات الفاعلة في النظام الدولي وعلاقتها بالسكان والأراضي التي تحكمها ومدى الاعتراف بالسلطة من السكان ودرجة الحكم الذاتي المحلي ومعرفة هل الدولة مستقلة عن سيطرة الدول فيما يتعلق بإدارة السياسة الداخلية؟ وعلاقة الدولة مع المعاهدات والمنظمات الدولية والاتحادات وحريتها في الخروج من تلك المعاهدات أو المنظمات او السياسات المنبثقة عن قوى السوق الدولية والشركات عبر الوطنية ومعرفة كيف تتم ممارسة السلطة على المستوى الوطني والحكم الذاتي وعن طريق القانون والممارسة العملية. [3]

وتتعلق السيادة بمدى خضوع سيادة الدولة للحكم الاستعماري المباشر والاحتلال العسكري والسيطرة الفعلية من قبل قوة أجنبية، على جزء من أراضيها وهل سيادة الدولة شبه مستقلة ام تتبع جهة فاعلة سياسية خارجية تقيد بشكل مباشر قدرة

---

[1] https://www.aljazeera.net/blogs/2017/5/9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

[2] https://kitabat.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88-2/

[3] https://muwatin.birzeit.edu/ar/pea/sovereignty

الجهات الفاعلة المحلية على الحكم، وتقرر من يستطيع أو لا يستطيع أن يحكم من خلال قواعد رسمية أو تفاهمات غير رسمية، أو يمنع سياسات معينة من خلال أحكام معاهدة صريحة والتي منها موضوع لا يمكن للدولة أن تنسحب من المواقف التي تمنح فيها القوى الاستعمارية سلطات محدودة للحكم الذاتي الوطني لممتلكاتها، ومن ناحية أخرى تتعلق السيادة بكيفية ممارسة الجهات الفاعلة السياسية المحلية المستقلة السلطة السياسية متحررة من السيطرة المباشرة للجهات الفاعلة السياسية الخارجية ومعرفة هل الدولة مستقلة عن سيطرة الدول فيما يتعلق بإدارة سياستها الخارجية وغالبا ما يتم التحكم في السياسة الخارجية غير المستقلة من قبل قوة خارجية، إما بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون. أو الحكم الاستعماري والاحتلال العسكري، والحكومات في المنفى.[٤]

وتتعلق سيادة الدولة بسلطة الدولة على الأراضي وما هي النسبة المئوية من الأراضي التي تتمتع الدولة بالسيطرة الفعلية عليها؟ ومدى الاعتراف بسلطة الدولة السابقة على أراضيها، والسيطرة الكاملة عليها، أو ما إذا كانت فعالة نسبيا بالمقارنة مع الدول، والاعتراف بها كسلطة وتأكيد سيطرتها على القوى السياسية التي ترفض سلطتها، تعني سيادة الدولة من جهة أخرى سلطة الدولة على السكان وما هي النسبة المئوية من السكان التي تتمتع الدولة بالسيطرة الفعالة عليها؟ ومدى الاعتراف بسلطة الدولة السابقة على السكان. والسكان التي تهيمن عليها، وتأكيد سيطرتها على القوى السياسية التي ترفض سلطتها.

[٤] https://www.aletihad.ae/opinion/4492768/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9---%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

وتُعتبر سيادة الدولة ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، وهي تمثل القدرة على ممارسة السلطة بشكل مستقل وفعال داخل حدود الدولة. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، تتخذ مسألة سيادة الدولة أهمية قصوى، حيث تشكل الأساس لبناء دولة المؤسسات والقانون، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان.[٥]

وهناك العديد من التحديات التي تواجه سيادة الدولة في اليمن ومنها التدخلات الخارجية حيث أدت التدخلات الخارجية المتعددة في الشأن اليمني إلى تقويض مؤسسات الدولة وتقسيم المجتمع، مما أضعف سيادة الدولة وعرقل جهود بناء الدولة الوطنية، واستمرار الصراع المسلح وتعدد الجبهات القتالية أدى إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن، مما جعل من الصعب فرض سيادة الدولة على كامل التراب اليمني، ومعاناة اليمن من اختلافات إقليمية وطائفية عميقة، مما يزيد من صعوبة تحقيق التوافق الوطني وبناء دولة موحدة، ومعاناة المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، سواء على المستوى الإداري أو المالي، مما يحد من قدرتها على أداء وظائفها، وانتشار الفساد المستشري في مختلف مؤسسات الدولة اليمنية يزيد من ضعفها ويقوض الثقة بين المواطنين والحكومة .[٦]

وهناك أهمية لتفعيل سيادة الدولة لبناء الديمقراطية في اليمن حيث تعتبر سيادة الدولة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلي وحماية المواطنين من العنف والفوضى، وتمكن سيادة الدولة من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة استثمارية جاذبة، مما يساهم في تنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل،

[٥] https://asjp.cerist.dz/en/article/89966
[٦] https://sabahelkheyr.com/?p=21605

وتضمن سيادة الدولة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، وتمنع الانتهاكات التي ترتكب بحقهم، وتمثل سيادة الدولة أساساً لبناء دولة المؤسسات والقانون، حيث تساهم في وضع القوانين وتطبيقها بشكل عادل.[٧]

ويمكن تعزيز سيادة الدولة في اليمن من خلال وقف الحرب وإحلال السلام حيث يعتبر وقف الحرب وإحلال السلام شرطاً أساسياً لتعزيز سيادة الدولة، حيث يتيح المجال لإعادة بناء المؤسسات الحكومية وتوحيد الجهود الوطنية، والعمل على بناء الثقة بين الأطراف اليمنية المختلفة من خلال الحوار الشامل والمفتوح، والعمل على إصلاح المؤسسات الحكومية اليمنية وتقويتها، من خلال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، والعمل على توزيع عادل للثروة والسلطة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين المناطق، والعمل على دعم المجتمع المدني وتعزيز دوره في الرقابة على أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي مع اليمن لدعم جهودها في بناء الدولة وتجاوز التحديات التي تواجهها .[٨]

إن تحقيق سيادة الدولة في اليمن يمثل تحدياً كبيراً، ولكنه ضروري لبناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الأطراف اليمنية، بالإضافة إلى الدعم الدولي والإقليمي.

[٧] https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/13/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9%D8%9F-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[٨] https://blogs.fcdo.gov.uk/ar/fcdoarabic/2022/09/22/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/

الصالح العام كأولوية ديمقراطية [٩]

ويعني الصالح العام عندما يتم النظر في تغييرات سياسية مهمة، إلى أي مدى تبرر النخب السياسية مواقفها من حيث الصالح العام أولا يتم تقديم أي مبرر يذكر فيما يتعلق بالصالح العام وهل يتم في الغالب تقديم مصالح تجارية أو جغرافية أو جماعية أو حزبية أو دوائر انتخابية معينة كمبررات أو ان المبررات هي في معظمها مزيج من المصالح الخاصة والصالح العام وتستند المبررات في معظمها إلى تصريحات صريحة عن الصالح العام للمجتمع، والتي تُفهم إما على أنها الصالح الأعظم لأكبر عدد من الناس أو أنها مساعدة الأشخاص المميزين في المجتمع. وتهتم بنطاق التشاور عندما يتم النظر في تغييرات سياسية مهمة، ما مدى اتساع نطاق التشاور على مستويات النخبة والمجتمع المنخرط عندما يتم النظر في تغييرات سياسية مهمة، ويشير التشاور الى ما مدى اتساع واستقلالية المداولات العامة كما يتجلى في المناقشة والنقاش والمنتديات العامة في وسائل الإعلام الشعبية وهناك حاجة لإجراء بعض المداولات العامة المحدودة، لكن الجمهور تحت مستويات النخبة إما غير مطلع على المناقشات السياسية الرئيسية أو غير قادر على المشاركة فيها او يتم قمع المداولات العامة.

إن الجهات الفاعلة غير النخبوية غالبا تخضع عادة لسيطرة و أو تقييد من قبل النخب او يتم تشجيع المداولات العامة بشكل نشط وتشارك بعض المجموعات المستقلة غير النخبوية، ولكنها تقتصر على شريحة صغيرة من المجموعات المتخصصة التي تميل إلى أن تكون هي نفسها عبر مجالات القضايا او يتم تشجيع المداولات العامة بشكل نشط وتشارك شريحة واسعة

[٩] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD_%D8%B9%D8%A7%D9%85

[١٠] https://www.aljazeera.net/opinions/2024/1/30/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%AD

نسبيًا من المجموعات غير النخبوية وتختلف باختلاف مجالات القضايا او تميل أعداد كبيرة من المجموعات غير النخبوية وكذلك الأشخاص العاديين إلى مناقشة السياسات الرئيسية فيما بينهم، أو في وسائل الإعلام، أو في الجمعيات أو الأحياء، أو في الشوارع. والمداولات الشعبية شائعة وغير مقيدة.[١١]

إن مفهوم الصالح العام هو مفهوم أساسي في أي نظام ديمقراطي، وهو يشير إلى المصلحة المشتركة لجميع أفراد المجتمع. في سياق اليمن، الذي يواجه تحديات كبيرة، يعتبر تحقيق الصالح العام أولوية قصوى لضمان بناء دولة عادلة ومزدهرة.

ويعمل الصالح العام في حال تطبيقه على توحيد المجتمع اليمني وتجاوز الانقسامات الطائفية والمناطقية، وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، ويقلل من الاحتقان الاجتماعي، ويعتبر الصالح العام سلاحًا فعالًا في مكافحة الفساد، حيث يركز على تلبية احتياجات المجتمع بدلاً من مصالح الأفراد والجماعات الضيقة، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة لجميع مناطق اليمن، ويضمن توزيع عادل للثروات، ويعتبر الصالح العام أساسًا لبناء نظام ديمقراطي قوي، حيث يعتمد على مبدأ المساواة والعدالة.[١٢]

ومن التحديات التي تواجه تحقيق الصالح العام في اليمن الصراع المسلح الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية وتشريد الملايين، ونخر الفساد في مؤسسات الدولة اليمنية، مما يحول دون تخصيص الموارد لتحقيق الصالح العام ومعاناة جزء كبير من الشعب اليمني من الفقر، مما يجعل من الصعب تحقيق التنمية المستدامة ومعاناة المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، مما

[١١] https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/20/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%8A-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8

[١٢] https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-57434065

يحد من قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، ولأجل تحقيق الصالح العام في اليمن يجب العمل على بناء دولة مؤسسات قوية تقوم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد بكل أشكاله، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والتركيز على تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية للتوصل إلى حلول توافقية، ودعم دور المجتمع المدني في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني المتضرر من الصراع، ودعم جهود السلام في اليمن والمساهمة في تحقيق الاستقرار، ودعم المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين حياة المواطنين اليمنيين.

إن تحقيق الصالح العام في اليمن يتطلب جهودًا مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. يعتبر الصالح العام هدفًا ساميًا يجب أن يسعى إليه الجميع، لأنه يمثل الضمانة لبناء مستقبل أفضل لليمن.

حرية التجمع السلمي كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر حرية التجمع السلمي أحد دلائل وجود الديمقراطية في الدولة ولمعرفة هل الدولة ديمقراطية يمكن العمل على معرفة إلى أي مدى تحترم سلطات الدولة وتحمي الحق في التجمع السلمي، ومعرفة المؤسسات التي يمكنها أن تحد من ممارسة هذا الحق إذا كانت القيود ضرورية لصالح الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حماية حقوق وحريات الأشخاص، ومعرفة هل كانت تلك القيود قانونية وضرورية ومتناسبة ومعقولة أم أنه تم

[١٣] https://araa.sa/index.php?view=article&id=2887:2014-08-05-09-02-40&Itemid=172&option=com_content

[١٤] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9

استخدام القيود كذريعة لأسباب سياسية.[١٥]

إن من المهم لمعرفة مدى ديمقراطية الدولة في موضوع حرية التجمع السلمي معرفة هل احترمت سلطات الدولة التجمعات السلمية أمهي على استعداد لاستخدام القوة المميتة لمنعها وهل تتجنب الدولة استخدام القوة المميتة لمنعها أم تحرم سلطات الدولة التجمعات السلمية للمواطنين بشكل تعسفي أم أنه في النهاية تنظم سلطات الدولة التجمعات السلمية وتحميها وتشجع عليها.[١٦]

وتعتبر تعتبر حرية التجمع السلمي من أهم الحريات الأساسية التي يكفلها القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي ركن أساسي في بناء المجتمعات الديمقراطية. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، تواجه حرية التجمع السلمي تحديات كبيرة، حيث تستخدم السلطات المختلفة القوة المفرطة لتفريق التجمعات السلمية، مما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.[١٧]

وتعمل حرية التجمع السلمي في حال تطبيقها كأولوية ديمقراطية في اليمن على تعزيز المشاركة السياسية حيث تمكن حرية التجمع السلمي المواطنين من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بشكل سلمي، مما يساهم في تعزيز المشاركة السياسية، وتعتبر

[١٥] https://www.ohchr.org/ar/topic/freedom-assembly-and-association

[١٦] https://youth4yes.com/ar/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%8E%D9%91%D8%B9-%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%9F/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8F%D9%91%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%AD/

[١٧] https://www.osce.org/ar/odihr/103312

شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع ديمقراطي يعتمد على الحوار والتسامح، وتسمح للمواطنين بمراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها على أي تقصير، وتوفر حرية التجمع السلمي بيئة خصبة لتطور المجتمع المدني، الذي يلعب دورًا حاسمًا في الرقابة على أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان.

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تقييد حرية التجمع السلمي، حيث يتم قمع التظاهرات والمسيرات السلمية بالقوة، وتفرض القوانين اليمنية العديد من القيود على حرية التجمع السلمي، مما يجعل من الصعب تنظيم التظاهرات والمسيرات، ويساهم الفساد في تقويض سيادة القانون، مما يؤثر سلبًا على حرية التجمع السلمي، وتعاني المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، مما يجعل من الصعب حماية حرية التجمع السلمي .

ومن المهم عند العمل على تعزيز حرية التجمع السلمي في اليمن العمل على إصلاح القوانين التي تحد من حرية التجمع السلمي، وإصدار قوانين جديدة تضمن حماية هذه الحرية، وبناء مؤسسات قوية قادرة على حماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعم المجتمع المدني وتمكينه من القيام بدوره في حماية الحريات العامة، وتعزيز

[18] https://ochrdoman.org/peaceful-protest/

[19] https://www.newtactics.org/ar/conversation/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82

دور المجتمع الدولي في تعزيز حرية التجمع السلمي في اليم، والضغط على الأطراف المتنازعة في اليمن لوقف العنف واحترام حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني المتضرر من الصراع، وتقديم الدعم المالي والفني للمجتمع المدني اليمني.

المساواة كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر المساواة بين جميع أفراد المجتمع من أهم ركائز الديمقراطية، وهي تعني حصول الجميع على الحقوق والفرص نفسها دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو أي شكل آخر من أشكال التمييز. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، تواجه المساواة تحديات كبيرة، ولكنها تبقى هدفًا أساسيًا لبناء مجتمع عادل ومتماسك، وتساهم المساواة في بناء مجتمع متماسك وقوي، حيث يشعر جميع أفراده بأنهم جزء لا يتجزأ منه، وتعزز المساواة التنمية المستدامة، حيث توفر الفرص للجميع للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها، وتساعد المساواة في مكافحة التطرف والعنف، حيث تخلق بيئة من الاحترام المتبادل والتسامح، وتعتبر المساواة شرطًا أساسيًا لبناء نظام ديمقراطي قوي، حيث يعتمد على مبدأ المواطنة المتساوية، ومن التحديات التي تواجه تحقيق المساواة في اليمن الصراع المسلح، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وفاقم من الانتهاكات لحقوق الإنسان. ومعاناة اليمن من العديد من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس والمنطقة والعقيدة، ومعاناة جزء كبير من الشعب اليمني من الفقر، مما يحد من

[٢٠] https://www.newtactics.org/ar/conversation/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

[٢١] https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-and-gender-equality-AR.pdf

فرصهم في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى وصعوبة تطبيق مبدأ المساواة على أرض الواقع، ويجب أن يتم العمل على عبر تحقيق المساواة في اليمن بناء دولة مؤسسات قوية تقوم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد والتركيز على تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، وتعزيز دور المرأة وتمكين المرأة اليمنية من المشاركة في الحياة العامة والسياسية، وتوفير فرص متساوية لها في التعليم والعمل، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية للتوصل إلى حلول توافقية، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني المتضرر من الصراع، ودعم جهود السلام في اليمن والمساهمة في تحقيق الاستقرار، ودعم المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين حياة المواطنين اليمنيين، وتتنوع أشكال المساواة الى عدة أشكال ومن ضمنها: [٢٢]

المساواة السياسية

وتعني الى أي مدى يمتلك أعضاء النظام السياسي سلطة سياسية متساوية، عبر الذين يشغلون مناصب السلطة داخل النخب السياسية للدولة و. المواطنون العاديون، وكيفية توزيع السلطة السياسية بين مجموعات محددة من السكان وماذا يعني أن تمارس مجموعة من الأفراد سلطة سياسية حقيقية، وهل المجموعات المختلفة تمتلك السلطة إلى الحد الذي تشارك فيه بنشاط في السياسة عن طريق التصويت، وفي منظمات المجتمع المدني، و التمثيل في الحكومة، والمشاركة في تحديد الأجندة السياسية، والتأثير على القرارات السياسية، وتنفيذ تلك القرارات ومعرفة هل السلطة السياسية موزعة حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومن المهم لضمان المساواة السياسية معرفة هل تتميز المجتمعات بدرجة معينة من الثروة

[٢٢] https://www.idea.int/publications/catalogue/democracy-and-gender-equality-role-united-nations?lang=ar

الاقتصـــادية وعدم المســـاواة في الدخل وهل يتم توزيع الدخل والثروة بطريقة غير متكافئة إلى حد كبير. وما مدى ارتفاع درجة التفاوت الاجتماعي. وهل يتمتع الأثرياء باحتكار فعلي للسلطة السياسية، ولا يتمتع الأشخاص العاديون والفقراء بأي تأثير ومعرفة هل القوة موزعة حســـب المجموعة الاجتماعية وهل يتم توزيع الســـلطة الســـياســـية حســـب الفئات الاجتماعية، وهل يتم التمييز بين المجموعة الاجتماعية أو مجموعة الهوية داخل البلد حســـب الطبقة أو العرق أو اللغة أو العرق أو المنطقة أو الدين أو مزيج من ذلك، ومعرفة هل تحتكر السلطة السياسية مجموعة اجتماعية واحدة أو عدة فئات اجتماعية تتكون من أقلية ، أو أغلبية السكان و هذا الاحتكار مؤسسي أم لا ومعرفة كيف يتم توزيع السلطة حسب الجنس وهل يتم توزيع السلطة السياسية حسب الجنس؟ وهل الرجال لديهم شبه احتكار للسلطة السياسية أو سيطرة بسيطة وهل للنساء تأثير قوي أو هامشي ام يتمتع الرجال والنساء بسلطة سياسية متساوية. [٣]

المساواة التعليمية

وتعني بمعرفة إلى أي مدى يمكن ضمان التعليم الأساسي عالي الجودة للجميع لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية كمواطنين بالغين؟ وهل يشير التعليم الأساسي إلى الأعمار النموذجية للتعليم وهل يتم توفير التعليم الأساسي عالي الجودة بشكل متكافئ، او تنتشر عدم المساواة في توفير التعليم الأساسي عالي الجودة في البلاد. [٤]

[٢٣] https://www.omandaily.om/%D8%A3%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/na/%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

[٢٤] https://www.aljazeera.net/blogs/2016/11/22/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9

المساواة الصحية

وتعني بمعرفة إلى أي مدى تكون الرعاية الصحية الأساسية عالية الجودة مضمونة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية كمواطنين بالغين؟ وهل يمكن أن تؤدي الرعاية الصحية ذات الجودة الرديئة إلى جعل المواطنين غير قادرين على ممارسة حقوقهم الأساسية كمواطنين بالغين من خلال الفشل في علاج الأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها بشكل مناسب، مما ومدى سوء نوعية الرعاية الصحية، وعدم المساواة فيها.

المساواة في الحرية

وتعني المساواة بين الطبقات الاجتماعية واحترام الحرية المدنية وهل يتمتع الفقراء بنفس مستوى الحريات المدنية التي يتمتع بها الأغنياء؟ ومعرفة هل تتمتع المجموعات الاجتماعية التي تتميز باللغة أو العرق أو الدين أو العرق أو المنطقة أو الطبقة الاجتماعية بنفس المستوى من الحريات المدنية، أم أن بعض المجموعات العامة في وضع أكثر ملاءمة؟ وهل يختلف احترام الحكومة للحريات المدنية باختلاف مناطق البلاد؟ وما هي مناطق البلاد التي يكون فيها احترام المسؤولين الحكوميين للحريات المدنية أقوى أو أضعف بكثير من المتوسط في البلاد.

[٢٥] https://cipe-arabia.org/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7/

[٢٦] http://ojs.mediu.edu.my/index.php/IISJ/article/view/4997

وأخيرا فإن تحقيق المساواة في اليمن يتطلب جهودًا مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. يعتبر تحقيق المساواة هدفًا ساميًا يجب أن يسعى إليه الجميع، لأنه يمثل الضمانة لبناء مستقبل أفضل لليمن.

المجتمع المدني كأولوية ديمقراطية في اليمن

يعتبر المجتمع المدني من أهم معايير الديمقراطية في أي بلد، وتشمل منظمات المجتمع المدني، مجموعات المصالح، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، وهو أحد الركائز الأساسية للديمقراطية، ويلعب دورًا حاسمًا في تعزيز المشاركة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان، ومراقبة أداء الحكومة. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، يواجه المجتمع المدني تحديات كبيرة، ولكنه يبقى عاملاً حيوياً في بناء دولة ديمقراطية. [٧]

ويساهم المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتمكين الأفراد والمجموعات من التعبير عن آرائهم ومطالبهم، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومراقبة الانتهاكات التي ترتكب بحق المدنيين، ويساهم المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، ويعمل المجتمع المدني على بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم التنمية المستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الخدمية والمجتمعية.

[٢٧] https://www.aljazeera.net/blogs/2017/11/27/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89

[٢٨] https://www.bipd.org/publications/Articles/article190519.aspx

ومع الصـــراع في اليمن يواجه المجتمع المدني العديد من القيود القانونية التي تحد من حريته في العمل، ويتعرض العديد من نشـطاء المجتمع المدني للتهديد والاعتقال والاختطاف، ويعاني المجتمع المدني في اليمن من نقص التمويل، مما يحد من قدرته على القيام بأنشطته، وتتأثر أنشطة المجتمع المدني بالانقسامات السياسية التي تشهدها البلاد، ومع ذلك يمكن العمل على دعم المجتمع المدني في اليمن من خلال توفير بيئة قانونية آمنة تسـمح للمجتمع المدني بالعمل بحرية وفعالية، وتوفير الدعم المالي المسـتدام للمجتمع المدني لتمكينه من القيام بدوره، وبناء قدرات العاملين في مجال المجتمع المدني من خلال التدريب والتأهيل، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسـان وتوفير الأمن لهم، والضـغط على الأطراف المتنازعة في اليمن لوقف العنف واحترام حقوق الإنسان، وتقديم الدعم المالي والفني للمجتمع المدني اليمني.

وعموما يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني مستقلة على الإطلاق عن المؤسسات الحكومية لممارسة الديمقراطية ولأجل معرفة هل البلد ديمقراطية في هذا المجال يجب معرفة إلى أي مدى تحقق الحكومة السـيطرة على دخول وخروج منظمات المجتمع المدني إلى الحياة العامة؟ وما السـيطرة الاحتكارية تمارس الحكومة احتكارًا صـريحًا على منظمات المجتمع المدني، ومعرفة هل المنظمات فاعلة في الانخراط في النشاط السياسي مثل تأييد الأحزاب أو السياسيين، أو رعاية منتديات القضايا العامة، أو تنظيم الاحتجاجات أو المظاهرات، أو المشـاركة في الإضـرابات، أو التعليق علنًا على المسـؤولين والسـياسـات العامة، ومعرفة هل هناك سيطرة كبيرة بحيث تقوم الحكومة بترخيص منظمات المجتمع المدني وتستخدم المعايير السياسية لمنع

[٢٩] https://ejtema3e.com/scientific-researches/5-2013-07-27-21-27-39.html

المنظمات التي تعارض الحكومة. وهل تقوم الحكومة بقمع أولئك الذين يحاولون الاستهزاء بسياساتها السياسية وهل هناك سيطرة معتدلة للحكومة على منظمات المجتمع المدني المستقلة جزئياً أو كلياً.

ولمعرفة هل الدولة ديمقراطية في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني يجب معرفة هل هناك بعض المنظمات المحظورة وهل تتمكن منظمات المجتمع المدني ام تتعرض للقمع والحظر والسيطرة وهل قامت الحكومة بترخيص منظمات المجتمع المدني أم لا، وهل هناك أحكام دستورية تلزم الحكومة بحظر المنظمات أو الحركات التي لها تاريخ من العمل المناهض للديمقراطية في الماضي، على حظر المنظمات وهل تعرقل الحكومة تشكيل وعمل وانخراط منظمات المجتمع المدني وهل تحاول الحكومة قمعها، وهل تلاحق الحكومة بشدة وبعنف ونشاط منظمات المجتمع المدني، وهل تعمل على تصفيتها أو مضايقتها أو ردعها أو تقوم الحكومة باعتقال ومحاكمة وسجن القادة والمشاركين في منظمات المجتمع المدني المعارضة الذين تصرفوا بشكل قانوني، وهل تعمل الحكومة على تعطيل التجمعات العامة والعقوبات العنيفة على النشطاء والضرب والتهديدات والتدمير وعمليات الاعتقال أو المضايقة القانونية، والسجن قصير الأمد لثني منظمات المجتمع المدني عن التصرف أو التعبير عن نفسها أم لا.

ولمعرفة هل الدولة ديمقراطية في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني يجب معرفة هل تقوم الحكومة بتقييد نطاق أفعالها من خلال تدابير تقيد ارتباطات المجتمع المدني المنظمات التي تضم كل منها أو أحزاب سياسية، أو تمنع منظمات المجتمع المدني

[30] https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2009/2011721221627359147.html

[31] https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

من اتخاذ إجراءات معينة، أو تمنع الاتصالات الدولية. وهل تستخدم الحكومة العقوبات المادية والغرامات والطرد والحرمان من الخدمات الاجتماعية لردع منظمات المجتمع المدني المعارضة عن العمل أو التعبير عن نفسها وهل تستخدم إجراءات التسجيل أو التأسيس المرهقة لإبطاء تشكيل منظمات المجتمع المدني الجديدة وصرفها عن المشاركة أو أن الحكومة تجعل المنظمات لا تتمتع بالحرية في التنظيم، أو تكوين الجمعيات، أو الإضراب، أو التعبير عن نفسها، أو انتقاد الحكومة دون خوف من العقوبات الحكومية أو المضايقات. ٢ ٣

ولمعرفة هل الدولة ديمقراطية في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني يجب معرفة هل يتم استشارة منظمات المجتمع المدني من قبل صانعي السياسات بشأن السياسات ذات الصلة بأعضائها؟ ام توجد درجة عالية من عزلة الحكومة عن مدخلات منظمات المجتمع المدني وهل يتم تجنيد منظمات المجتمع المدني أو تعبئتها بعد اعتماد السياسات لبيعها للجمهور بشكل عام، لكنها لا تتشاور معهم في صياغة السياسات، وهل يتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني المهمة باعتبارها أصحاب مصلحة في مجالات السياسة المهمة ويتم منحها صوتًا في مثل هذه القضايا أم لا، ومعرفة المنظمات الشاملة الكبيرة التي ترتبط بشكل وثيق بالحكومة من خلال نظام مؤسسي يقوم على الوساطة في المصالح؛ وتتمتع بنفوذ كبير. وتعترف الحكومة بهذه المنظمات ولها وزن خاص من قبل صناع السياسات، ومعرفة هل تتنافس العديد من منظمات المجتمع المدني من أجل جعل أصواتها مسموعة من قبل صناع السياسات وماذا عن البيئة التشاركية لمنظمات المجتمع المدني وهل معظم الجمعيات

[٣٢] http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%20%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1-.pdf

ترعاها الدولة، وهل منظمات المجتمع المدني التطوعية موجودة ولكن عدد قليل من الناس ينشـــطون فيها وهل هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المتنوعة، لكن المشاركة الشعبية أمر غير مقبول.

ومن المهم عند العمل على المجتمع المدني كأولوية ديمقراطية في اليمن العمل على معرفة مدى مشـــاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني وهل تُمنع المرأة من المشـــاركة في منظمات المجتمع المدني؟ وهل توجد بين منظمات المجتمع المدني حركات معارضـة مناهضـة للنظام وعلاقة تلك الحركات بالنظام وهل هناك مسـتوى متواضـع او عالي من نشـاط الحركة المناهضـة للنظام، مما يشـــكل بعض التهديد للنظام وكيف هي حركة منظمات المجتمع المدني المناهضـــة للنظام وهل تعمل من خلال القنوات القانونية، في معظم الأحيان وهل تشـارك في الانتخابات من خلال مزيج من القنوات القانونية وغير القانونية وهل هي تمردية أو ديمقراطية وهل تتميز بالعرقية، القبيلة، القرابة، العشـــيرة وهل هي انفصـــالية أو مســـتقلة أو دينية أم لا ومن جانب أخر هل تحاول الحكومة قمع المنظمات وملاحقتها وردعها وتصـــفيتها ومضـــايقتها وتعبئتها وتجنيدها وهل توجد درجة عالية من عزلة الحكومة عن مدخلات المنظمات أم لا.

الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية كأولوية ديمقراطية في اليمن

[٣٣] https://www.gcedclearinghouse.org/ar/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9?language=ar

[٣٤] https://rowaq.maysaloon.fr/archives/8856

يشـــهد العالم تحولاً رقمياً متســـارعاً، حيث أصـــبح الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. في هذا السياق، يعتبر بناء مجتمع رقمي متطور أحد أهم الأولويات للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية، بما في ذلك اليمن.

وتشـــمل الإنترنت كلاً من المســـاحات الرقمية التي يمكن الوصـــول إليها بشـــكل عام ومنصـــات نقل المعلومات والوســـائط ووســـائل التواصـــل الاجتماعي ومنصـــات الإنترنت ومنصـــات إنشـــاء المحتوى ومشـــاركته، ومنصـــات الوســـائط الاجتماعية، ووســـائل الإعلام المحلية عبر الإنترنت والتي تتناول الأخبار والأحداث والقضـــايا الســـياســـية، عبر النشـــرات الإخبارية والمواقع الإلكترونية التي يديرها فرد أو جماعة.

وتعمل الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية على تعزيز المشـــاركة الســـياســـية للمواطنين، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بحرية وفاعلية، وبناء مجتمع معرفي، من خلال توفير الوصول إلى المعلومات والمعرفة والتعليم، والمساهمة في تنمية الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل جديدة ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، مما يحد من الفساد، وبناء جسور التواصل بين مختلف فئات المجتمع، وتقريب وجهات النظر.

[٣٥] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

[٣٦] https://www.aljazeera.net/opinions/2018/2/21/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA

[٣٧] https://www.aljazeera.net/blogs/2018/3/5/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تدمير البنية التحتية للاتصالات، مما قلل من الوصول إلى الإنترنت، ويعاني جزء كبير من الشـــعب اليمني من الفقر، مما يحد من قدرتهم على الحصـــول على الأجهزة والخدمات الرقمية، ويعاني اليمن من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي، مما يؤثر على استخدام الإنترنت، وتفرض السلطات اليمنية قيودًا على حرية التعبير على الإنترنت، مما يحد من حرية الرأي والتعبير، ويعاني جزء كبير من المجتمع اليمني من نقص الوعي الرقمي، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من التكنولوجيا. ٨ ٣

ومن الاعمال التي يمكن القيام بها في مجال الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية كأولوية ديمقراطية في اليمن العمل على الاســتثمار في بناء البنية التحتية للاتصــالات، وتوســيع نطاق تغطية الإنترنت، وتوفير الإنترنت بأســعار معقولة لجميع فئات المجتمع، وتنظيم برامج للتوعية الرقمية، وخاصــة بين الشــباب، ووضــع قوانين لحماية البيانات الشــخصــية، وضــمان خصــوصــية المســتخدمين، ودعم إنتاج المحتوى العربي على الإنترنت، وتشــجيع المبدعين الرقميين، وتقديم المســاعدات التقنية لليمن في مجال بناء البنية التحتية للاتصــالات، وتقديم الدعم المالي للمشــاريع التي تهدف إلى تطوير قطاع الاتصــالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء شراكات بين المؤسسات الدولية واليمنية لتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا. ٩

[٣٨] https://www.omandaily.om/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

[٣٩] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

ويمكننا معرفة هل البلد ديمقراطي أم لا عبر معرفة طرق العمل التي تقوم بها السلطات مع الانترنت والمجتمع الرقمي في البلاد وعلى ضوء التعامل مع البيئة السياسية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال كل أجهزتها الرسمية ووكلاؤها بما في ذلك المحاكم وأجهزة الاستخبارات والجيش، والأحزاب السياسية الرئيسية والهيئات التشريعية والسلطة التنفيذية.

وقد تحاول الحكومات التي تزعجها الانترنت العمل على التهديد واستغلال نقاط الضعف في البرامج وخداع الأفراد للكشف عن كلمات المرور أو المعلومات اللازمة لاقتحام نظام رقمي للحصول على معلومات أو تعطيل استخدام مؤسسة أو فرد. وتشويه مواقع الانترنت والاستيلاء على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي. والتصيد الاحتيالي، وتضمين تعليمات برمجية ضارة في رسائل البريد الإلكتروني أو استغلال عيوب البرامج المعروفة وتضمين عمليات استغلال في أنظمة تجارية دون علم منشئيها.[٤٠]

ومن الممكن معرفة هل البلد ديمقراطي وشفاف أم لا من خلال معرفة طرق نشر الحكومة معلومات كاذبة المحلية وكيف تستخدم الحكومة وعملاؤها وسائل التواصل الاجتماعي لتبديد وجهات النظر المضللة أو المعلومات الكاذبة للتأثير على سكانها؟ وهل تنشر الحكومة معلومات كاذبة حول القضايا السياسية الرئيسية وكيف تستخدم الحكومة وعملاؤها وسائل التواصل الاجتماعي لتبديد وجهات النظر المضللة أو المعلومات الكاذبة للتأثير على مواطنيها، وهل تنشر الحكومة معلومات كاذبة حول القضايا السياسية الرئيسية ومن الممكن معرفة هل البلد ديمقراطي وشفاف أم لا من خلال معرفة

[٤٠] https://www.bbc.com/arabic/interactivity-41918656

[٤١] https://www.almayadeen.net/arts-culture/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%BA-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

مدى قدرة تصفية الإنترنت الحكومية بغض النظر عما إذا كانت الحكومة تفعل ذلك فعليًا في الممارسة العملية، وهل تمتلك الحكومة القدرة الفنية لفرض رقابة على المعلومات النصية أو الصوتية أو الصور أو مقاطع الفيديو على الإنترنت عن طريق تصفية ومنع الوصول إلى مواقع معينة ، وهل تفتقر الحكومة إلى القدرة على منع الوصول إلى أي مواقع على الإنترنت ام تتمتع الحكومة بقدرة محدودة أو كافية على منع الوصول إلى المواقع على الإنترنت، مع معرفة وما هو عدد المرات التي تقوم فيها الحكومة بذلك ومتى وكيف وما هي ممارساتها في ذلك وهل نجحت أم لا أم أن الحكومة ديمقراطية وتلتزم بالوصول غير المقيد إلى الإنترنت ومن ناحية القدرات يجب معرفة هل تمتلك الحكومة القدرة الفنية لإغلاق الوصول المحلي إلى الإنترنت بشكل فعال إذا قررت ذلك، وما هي نسبة اتصالات الإنترنت المحتملة ذات الأصل المحلي التي تمتلك الحكومة القدرة على جعلها غير صالحة للتشغيل وهل تفتقر الحكومة إلى القدرة على قطع أي اتصالات محلية بالإنترنت وما هي نسبة تمتع الحكومة بالقدرة على إغلاق الوصول المحلي إلى الإنترنت، وهل تم إغلاق الإنترنت الحكومي عمليا وكيف تقوم الحكومة بإغلاق الوصول المحلي إلى الإنترنت؟ وهل هي ممارسة منتظمة للحكومة أم أنها لا تتدخل في الوصول المحلي إلى الإنترنت.

وبخصوص وسائل التواصل الاجتماعي يجب معرفة هل تم إغلاق وسائل التواصل الاجتماعي الحكومية عمليا وكيف تمنع الحكومة الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي؟ وهل هي من الممارسات المعتادة للحكومة أو أن الحكومة لا تتدخل

[٤٢] https://www.swissinfo.ch/ara/politics/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%83-%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%88/46592288

في الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومعرفة ما هي بدائل وسائل التواصل الاجتماعي الحكومية وما مدى انتشار استخدام منصات التواصل الاجتماعي التي تسيطر عليها بالكامل الحكومة أو وكلاؤها؟ وهل يتم استخدام الوسائط الاجتماعية الأساسية على منصات تسيطر عليها الدولة ام لا، وهل هناك استخدام كبير لكل من منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تسيطر عليها الدولة والتي لا تسيطر عليها الدولة ام انه لا أحد يستخدم منصات التواصل الاجتماعي التي تسيطر عليها الدولة.

وعن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي الحكومية فيجب معرفة ما مدى شمولية مراقبة المحتوى السياسي في وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الحكومة أو وكلائها؟ وهل هي شاملة لمعظم القضايا السياسية الرئيسية او لا تقوم الحكومة بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي إلا على أساس محدود أو لا تقوم الحكومة بمراقبة المحتوى السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي على الاطلاق.

وفي حال وجود المراقبة الحكومية على وسائل التواصل الاجتماعي فإلى أي درجة تقوم الحكومة بمراقبة المحتوى السياسي، أي حذف أو تصفية منشورات معينة لأسباب سياسية على وسائل التواصل الاجتماعي في الممارسة العملية؟ وهل تقوم الحكومة ببساطة بحظر منصات التواصل الاجتماعي وهل نجحت في فرض رقابة على وسائل التواصل الاجتماعي ذات المحتوى السياسي وهل حظرت جزء كبير أو صغير من المحتوى السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي، او لا تفرض الحكومة رقابة على المحتوى السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي، ومعرفة هل تمتلك الحكومة ما يكفي من الموظفين

[٤٣] https://accronline.com/print_article.aspx?id=4097&srsltid=AfmBOoo-xCfpjIaiWswq-UxoHJtmoIXVnX98g8a3Hww7U1OSXUL5S4Xt

[٤٤] https://mena.innovationforchange.net/ar/digital-democracy-mena/2024/

والموارد التكنولوجية الماهرة للتخفيف من الأضـــرار الناجمة عن تهديدات الأمن الســـيبراني البســـيطة وغير المعقدة والمتطورة والأكثر تعقيدًا والمتطورة ام لا .[٤٥]

وعن محتوى التنظيم القانوني للإنترنت فما نوع المحتوى الذي يغطيه الإطار القانوني لتنظيم الإنترنت؟ وهل يمكن للدولة إزالة أي محتوى حســـب الرغبة، وهل يحمي القانون حرية التعبير في ســـياقات محددة وســـياســـية وغير مثيرة للجدل. وهل يمكن للدولة إزالة المحتويات السياسية والحساسة، في حين أنها محمية بموجب القانون او إزالة محتوى سياسي ينتهك معايير قانونية راسخة وبالنسبة للخصوصية فهل حماية الخصوصية بموجب القانون وهل يوجد إطار قانوني لحماية خصوصية مستخدمي الإنترنت وبياناتهم؟ وما الذي ينص عليه الإطار القانوني لحماية خصوصية مستخدمي الإنترنت وبياناتهم؟ وهل يُلزم الإطار القانوني الحكومة صـــراحةً بالوصـــول إلى أي نوع من البيانات الشـــخصـــية على الإنترنت ومن ناحية التنظيم هل تمتلك الحكومة ما يكفي من الموظفين والموارد لتنظيم محتوى الإنترنت وفقًا للقانون الحالي؟ وهل تملك الدولة القدرة على إزالة المحتوى غير القانوني او تنظيمه وهل تستخدم الحكومة مواردها ومؤسساتها الخاصة لرصد وتنظيم المحتوى عبر الإنترنت أم أنها تقوم بتوزيع هذا العبء التنظيمي على الجهات الفاعلة الخاصة مثل مقدمي خدمات الإنترنت؟ وهل تتم مراقبة وتنظيم المحتوى عبر الإنترنت من قبل الدولة.[٤٦]

[٤٥] https://www.mc-doualiya.com/chronicles/email-mcd/20100518-politics-internet-democracy-freedom-promote-how20100518-politics-internet-democracy-freedom-promote-how

[٤٦] https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/1557

وعن الحماية من التشـــهير يجب معرفة هل يوفر الإطار القانوني الحماية ضـــد المحتوى التشـــهيري عبر الإنترنت أو خطاب الكراهية؟ ام لا يوفر وماذا عن إساءة استخدام قانون التشهير وحقوق النشر من قبل النخب وإلى أي مدى تسيء النخب استخدام النظام القانوني، مثل التشهير وقانون حقوق النشر لفرض رقابة على الخطاب السياسي عبر الإنترنت. ٧

وعن وســـائل الإعلام فما مدى وجود وســـائل الإعلام على الإنترنت وهل يســـتهلك الناس وســـائل الإعلام المحلية عبر الإنترنت؟ بشـكل محدود أو على نطاق واسـع وعن وجهات نظر وسـائل الإعلام عبر الإنترنت فهل تمثل وسـائل الإعلام المحلية الكبرى على الإنترنت نطاقًا واسعًا من وجهات النظر السياسية ووجهة نظر الحكومة والمعارضة او مجموعة متنوعة من وجهات النظر السياسية وهل تتجاهل وسائل الإعلام بشكل منهجي منظورًا سياسيًا واحدًا مهمًا في هذا المجتمع. او تعمل على تمثيل وجهات النظر المهمة في المجتمع وهل تقدم وسـائل الإعلام المحلية الكبرى على الإنترنت عرضًـا مشـابهًا للأخبار السياسية الرئيسية. ٨ ٤

وعن مجموعات التحرش عبر الإنترنت فما هي المجموعات المستهدفة بخطاب الكراهية أو المضايقات في وسائل الإعلام عبر الإنترنت؟ وكيف يستخدم الناس وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم أعمالهم خارج الإنترنت؟ وكيف يستخدم الأشخاص العاديون وسـائل التواصـل الاجتماعي لتنظيم أي عمل سـياسـي خارج الإنترنت من أي نوع؟ وهل اسـتخدم الأشـخاص

[٤٧] https://mail.balagh.com/index.php/mosoa/article/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%88%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

[٤٨] https://www.jmi.edu.jo/ar/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

العاديون وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم عمل سياسي خارج الإنترنت ام لا ؟ وهل استخدام النخب لوسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم العمل خارج الإنترنت وكيف تستخدم النخب المحلية وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم العمل السياسي من أي نوع خارج الإنترنت؟ وما أنواع التنظيم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وما هي أنواع العمل السياسي خارج الإنترنت التي يتم حشدها بشكل شائع على وسائل التواصل الاجتماعي؟ وما أنواع التنظيم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وما هي أنواع العمل السياسي خارج الإنترنت التي يتم حشدها بشكل شائع على وسائل التواصل الاجتماعي وإلى أي مدى تستخدم الأحزاب السياسية الكبرى والمرشحون وسائل التواصل الاجتماعي خلال الحملات الانتخابية للتواصل مع الناخبين؟ وهل هناك اعتقالات بسبب محتوى سياسي إذا قام مواطن بنشر محتوى سياسي عبر الإنترنت من شأنه أن يتعارض مع الحكومة وسياساتها أم لا.

الحزبية كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي، فهي تمثل صلة الوصل بين المواطنين والحكومة، وتساهم في صياغة الرأي العام وتشكيل السياسات العامة. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، تواجه الأحزاب السياسية تحديات كبيرة، ولكنها تبقى عاملاً حيوياً في بناء دولة ديمقراطية.

[٤٩] https://www.jadaliyya.com/Details/29080

[٥٠] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8

وتعمل الأحزاب السياسية على تمثيل مختلف شرائح المجتمع وتعبّر عن مصالحها وآرائها، وصياغة السياسات العامة وتقديم البدائل للحكومة، وتلعب الأحزاب دورًا هامًا في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، وتعمل على توعية المواطنين بالشأن السياسي وتعليمهم كيفية المشاركة في الحياة السياسية، وتساهم الأحزاب في بناء المجتمع المدني وتعزيز التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع.[٥١]

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تشتيت الأحزاب السياسية وتقويض قدرتها على العمل، وساهم الفساد في إضعاف الثقة في الأحزاب السياسية ويؤثر على قدرتها على تمثيل المواطنين، وتعاني الأحزاب السياسية في اليمن من ضعف مؤسسي، مما يحد من قدرتها على أداء دورها، وتؤثر التدخلات الخارجية في الشأن اليمني على عمل الأحزاب السياسية وتجعلها أداة في الصراع السياسي.[٥٢]

ولأجل تعزيز دور الأحزاب السياسية في اليمن يجب إصلاح القوانين التي تنظم عمل الأحزاب السياسية، وتوفير بيئة قانونية مواتية لتطورها، ويجب على الأحزاب السياسية بناء مؤسساتها وتطوير برامجها لتلبية احتياجات المواطنين، ومكافحة الفساد داخل الأحزاب السياسية وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوفير مصادر تمويل مستقرة للأحزاب السياسية لتمكينها من أداء دورها، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ويجب على المجتمع

[٥١] https://law.uokerbala.edu.iq/wp/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/

[٥٢] https://asjp.cerist.dz/en/article/179601

الدولي الضغط على الأطراف المتنازعة في اليمن لوقف العنف واحترام حقوق الإنسان، وتقديم الدعم المالي والفني للأحزاب السياسية لتمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير برامجها، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للقادة السياسيين الشباب.[٣]

وعموما يشير الحزب السياسي إلى منظمة تقوم بتسمية المرشحين للمناصب العامة و قد يشير الحزب إلى ائتلاف طويل الأمد إذا كان هذا التحالف يعمل في معظم النواحي كحزب واحد وفي هذا المجال يجب معرفة هل هناك أي أحزاب محظورة؟ وهل يتم حظر الأحزاب باستثناء الطرف الذي ترعاه الدولة والأحزاب المرتبطة بشكل وثيق؟ وهل الانتخابات غير حزبية أو لا توجد أحزاب رسمية معترف بها؟ وكم عدد الأحزاب المحظورة؟ وهل يتم حظر هدف الحزب وانشطته وفعالياته؟ وهل هو حزب عرقي أو ديني أو يساري متطرف أو يميني متطرف؟ وما هي موانع للأحزاب؟ وما مدى تقييد العوائق التي تحول دون تشكيل حزب ما؟ وهل تشمل العوائق المتطلبات القانونية مثل متطلبات العضوية أو الودائع المالية والمضايقات؟ وهل يواجه قادة الأحزاب مستويات عالية من المضايقات السياسية المنتظمة من قبل السلطات؟ وما مدى استقلالية أحزاب المعارضة؟ وهل أحزاب المعارضة مستقلة عن النظام الحاكم؟ وكم عدد أحزاب المعارضة المستحقة والمستقلة؟ وكم عدد الأحزاب السياسية التي تشغل مناصب على المستوى الوطني ولديها منظمات دائمة؟ وهل توجد الروابط الحزبية؟ وما هو الشكل الرئيسي أو الأكثر شيوعاً للارتباط بين الأحزاب الرئيسية وبين ناخبيها؟ وكيف تتم مكافأة الناخبين الزبائن بالسلع أو النقود أو الوظائف؟ وهل تتم مكافأة المكونات الجماعية المحلية بالسلع الجماعية والخدمات والتنمية المحلية؟ وهل يستجيب الناخبون السياسيون لمواقف الحزب بشأن السياسات الوطنية، ومعرفة رامج الحزب العامة، ورؤى المجتمع؟

[٣] https://www.alqudscenter.org/index.php?l=ar&pg=QUNUSVZJVElFUw==&sub=UmVwb3J0cyBhbmQgV29ya2luZyBQYXBlcnM=&id=734

وهل هناك منصات حزبية مميزة؟ وما هو عدد الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس التشريعي الوطني أو الرئاسة والتي لديها برامج حزبية متاحة للجمهور والتي يتم نشرها ومختلفة نسبيًا عن حزب واحد؟ وما مدى مركزية اختيار المرشحين التشريعيين داخل الأحزاب؟ وهل تنقسم سلطة اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية الوطنية بين الجهات الفاعلة الحزبية المحلية البلدية، والمنظمات الحزبية على المستوى الإقليمي؟ وهل يتم اختيار المرشحين التشريعيين الوطنيين حصريًا من قبل قادة الأحزاب الوطنية؟ وهل يتم اختيار المرشحين التشريعيين الوطنيين من قبل قادة الأحزاب الوطنية ولكن مع بعض التأثير المحدود من المنظمات المحلية؟ وهل يتم اختيار المرشحين التشريعيين الوطنيين من خلال المساومة عبر مستويات مختلفة من التنظيم الحزبي ام يتم اختيار المرشحين التشريعيين الوطنيين من قبل المنظمات الإقليمية أو على مستوى الدولة؟ [٤]

ومن المهم معرفة ما مدى تماسك الحزب التشريعي؟ وهل من الطبيعي أن يصوت أعضاء المجلس التشريعي مع أعضاء حزبهم على مشاريع القوانين المهمة؟ وما هي النسبة المئوية التقريبية لأعضاء المجلس التشريعي الوطني الذين يغيرون أو يتخلون عن حزبهم بين الانتخابات؟ وما هي المنافسة الحزبية عبر المناطق وطبيعة الدعم الانتخابي للأحزاب الرئيسية التي تحصل على أكثر عدد من الأصوات؟ وهل معظم الأحزاب الرئيسية قادرة على المنافسة في منطقة واحدة أو منطقتين من البلاد؟ وما مدى توحيد سيطرة الحزب على الحكومة الوطنية؟ وهل هناك سيطرة ائتلافية موحدة يسيطر ائتلاف واحد متعدد الأحزاب على السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة الوطنية. [٥] [٥]

[٥٤] https://alsabaah.iq/105323-.html

[٥٥] https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

شرعية الأداء كأولوية ديمقراطية في اليمن

هي الشرعية التي تكتسبها السلطة من خلال أدائها لواجباتها تجاه الشعب، وتقديم الخدمات العامة، وحل المشاكل التي تواجه المجتمع. بعبارة أخرى، هي شرعية مستمدة من قدرة النظام على تحقيق التنمية وتحسين حياة المواطنين.[٥٦]

ومن التحديات التي تواجه شرعية الأداء في اليمن يمكن الحديث عن الصراع المستمر في اليمن والذي أدي إلى تدمير البنية التحتية، وتدهور الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما أضعف شرعية الأداء بشكل كبير، وانتشار الفساد المستشري في مختلف مؤسسات الدولة اليمنية يزيد من ضعفها ويقوض الثقة بين المواطنين والحكومة ومعاناة المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، سواء على المستوى الإداري أو المالي، مما يحد من قدرتها على أداء وظائفها، وقد أدت التدخلات الخارجية المتعددة في الشأن اليمني إلى تقويض مؤسسات الدولة وتقسيم المجتمع، مما أضعف شرعية الأداء وعرقل جهود بناء الدولة الوطنية.[٥٧]

وتترابط شرعية الأداء والديمقراطية ارتباطاً وثيقاً، فالديمقراطية لا تقتصر على إجراء الانتخابات، بل تتطلب وجود نظام سياسي قادر على تلبية احتياجات المواطنين وحماية حقوقهم. من جانب آخر، تعزز شرعية الأداء من استقرار النظام الديمقراطي، وتزيد من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

[٥٦] https://asjp.cerist.dz/en/article/73538

[٥٧] https://www.omandaily.om/%D8%A3%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/na/%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2

ويمكن العمل على تعزيز شرعية الأداء في اليمن من خلال وقف الحرب وإحلال السلام لتعزيز شرعية الأداء، حيث يتيح المجال لإعادة بناء الدولة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، وإصلاح المؤسسات الحكومية وتقويتها، من خلال بناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة، والعمل على توزيع عادل للثروة والسلطة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين المناطق، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتوفير منابر للحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع، ودعم المجتمع المدني وتعزيز دوره في الرقابة على أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان، وبناء ثقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم وتشير شرعية الأداء عموما إلى أي مدى تعمل الحكومة على توفير النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والحكم الفعال وغير الفاسد، وتوفير الأمن وتبرير النظام القائم؟ وما الشرعية القانونية العقلانية للحكومة وإلى أي مدى تلجأ الحكومة إلى القواعد والأنظمة القانونية لتبرير النظام القائم؟ ويتعلق هذا بالمعايير واللوائح القانونية المنصوص عليها على في الدستور فيما يتعلق بالوصول إلى السلطة، وممارستها، وسيادة القانون. ٨ ٥

إن تحقيق شرعية الأداء في اليمن يمثل تحدياً كبيراً، ولكنه ضروري لبناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الأطراف اليمنية، بالإضافة إلى الدعم الدولي والإقليمي.

[٥٨] https://www.aljazeera.net/blogs/2019/4/28/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82

الانفاق كأولوية ديمقراطية في اليمن

يعتبر إنفاق الدولة أحد معايير ديمقراطيتها بحيث يهدف الإنفاق على السلع العامة إلى إفادة المجتمعات داخل المجتمع، وتخصيص الموارد المالية لاستهداف الفئات الفقيرة أو المحتاجة أو المحرومة الحكيمة، ومعرفة أن من يستوفي اختبار الموارد المالية يستحق الحصول على المنفعة، والاهتمام بالقيمة النسبية للإنفاق على السلع الخاصة والعامة، وضمان أن تنقسم النفقات الاجتماعية ونفقات البنية الأساسية بالتساوي بين البرامج المتخصصة وبرامج المنافع العامة او معظم النفقات الاجتماعية ونفقات البنية التحتية كمنافع عامة، ويجب معرفة ما هو عدد برامج الرعاية الاجتماعية التي تم اختبار إمكانياتها، وما هو عدد المستفيدين على أساس الموارد المالية الفئات الفقيرة أو المحتاجة أو المحرومة الحكيمة وتمويل برامج التحويلات النقدية والتعليم المجاني، وخطط الرعاية ال تعتبر العلاقة بين الإنفاق والديمقراطية علاقة متشابكة ومعقدة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل مباشر وغير مباشر. فمن جهة، يُعتبر الإنفاق العام أداة أساسية لتحقيق الأهداف الديمقراطية، مثل توفير الخدمات العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وخلق فرص العمل. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي سوء إدارة الإنفاق العام إلى الفساد، وتقويض الثقة في النظام الديمقراطي.[٥٩]

ويعد الإنفاق الحكومي هو الوسيلة الرئيسية لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والإسكان، ويمكن للإنفاق المستهدف أن يساهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويمكن للاستثمار

[٥٩] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

الحكومي في البنية التحتية والتعليم أن يحفز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل، ويساهم الإنفاق الشفاف والعادل في تعزيز الثقة في الحكومة، وزيادة المشاركة السياسية.

ويمكن أن يؤدي الفساد في الإنفاق العام إلى إهدار الموارد، وتقويض الثقة في الحكومة، ويمكن أن يؤدي تراكم الديون العامة إلى تقليل قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة، وقد تخضع قرارات الإنفاق إلى ضغوط سياسية، مما يؤدي إلى تخصيص الموارد بشكل غير فعال، وقد تؤدي عدم الكفاءة في إدارة الإنفاق العام إلى إهدار الموارد.

وعموما يجب أن يكون الإنفاق الحكومي شفافًا وخاضعًا للمساءلة، حتى يتمكن المواطنون من مراقبة كيفية إنفاق أموالهم العامة، ويجب أن تكون هناك آليات لمشاركة المجتمع المدني في عملية وضع الميزانية، لضمان أن يعكس الإنفاق أولويات المواطنين، ويجب أن تكون هناك آليات رقابة فعالة على الإنفاق الحكومي، لضمان عدم إساءة استخدامه، ويجب أن تكون الميزانيات الحكومية واقعية وقابلة للتحقيق، والعمل على تعزيز الشفافية ونشر المعلومات حول الإنفاق الحكومي بشكل واضح وسهل الفهم، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد في القطاع العام، وتقييم أداء البرامج الحكومية بانتظام، لتحديد ما هو فعال وما هو غير فعال، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية وضع الميزانية ومتابعة تنفيذها.

[٦٠] https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/3/%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA

[٦١] https://share.america.gov/ar/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/

إن العلاقة بين الإنفاق والديمقراطية علاقة متبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل كبير. من خلال إدارة الإنفاق العام بشكل شفاف وعادل، يمكن للديمقراطيات أن تحقق أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ملكية الدولة للاقتصاد كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر مسألة ملكية الدولة للاقتصاد من القضايا الشائكة والمثيرة للجدل في العديد من الدول، بما في ذلك اليمن. لطالما كانت هذه المسألة محورًا للنقاشات السياسية والاقتصادية، وتأثيرها على مسار التنمية والديمقراطية أمر بالغ الأهمية. في سياق اليمن، تتداخل هذه المسألة مع مجموعة من التحديات المعقدة، بما في ذلك الصراع المسلح، والفساد، والضعف المؤسسي، وقد اتبعت اليمن في فترات سابقة نموذجًا اقتصاديًا يقوم على سيطرة الدولة على قطاعات واسعة من الاقتصاد. وقد أدى هذا النموذج إلى العديد من المشاكل، بما في ذلك الفساد وسيطرة الدولة على الاقتصاد غالبًا ما تفتح الباب أمام الفساد والمحسوبية، ومعاناة المؤسسات الحكومية من البيروقراطية والبطء في اتخاذ القرارات، مما يعيق التنمية الاقتصادية، وعدم الكفاءة ، وغياب المنافسة في القطاع العام يؤدي إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية، وأدى الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى تقويض الحوافز لتنويع الاقتصاد، وأدى الصراع الدائر في اليمن إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما زاد من اعتماد المواطنين على الدولة، ولا يزال الفساد يشكل عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية في اليمن،

[٦٢] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A

ويشجع على الاستمرار في سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتعاني المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، مما يجعل من الصعب إدارة الاقتصاد بشكل فعال. ٣ ٦

ومن المهم تعزيز أهمية القطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية حيث يساهم القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في تقليل البطالة وتحسين مستوى المعيشة، ويشجع القطاع الخاص على الابتكار والتطوير، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعمل المنافسة في القطاع الخاص على زيادة الكفاءة والإنتاجية، ويساهم القطاع الخاص في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يحد من الفساد، وبدلاً من التركيز على ملكية الدولة أو القطاع الخاص بشكل مطلق، يجب تبني مقاربة متوازنة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة باليمن. يمكن تحقيق ذلك من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل في القطاع الخاص، مع ضمان حماية مصالح العمال والمستهلكين، وتطوير القطاع الخاص ، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار الخاص من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وتحقيق العديد من الأهداف التنموية من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، مثل تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات، وبناء مؤسسات حكومية قوية قادرة على تنظيم الاقتصاد وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، ومعرفة ما هي أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن؟ وما هي التحديات التي تواجه خصخصة الشركات المملوكة للدولة في اليمن؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين مصالح الدولة والقطاع الخاص؟ وما هو دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح الاقتصادي في اليمن؟

[٦٣] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%83_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9

ومن الأدوات التي يمكن أن تعنون مدى ديمقراطية الدولة مسائل ملكية الدولة للاقتصاد ومعرفة هل تمتلك الدولة قطاعات مهمة من الاقتصاد أم تسيطر عليها بشكل مباشر، ومدى امتلاك الدولة لرأس المال والسيطرة عليه، بما في ذلك الأراضي في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ومدى الإيرادات والنفقات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج؛ وهل توجد سياسات مالية وهل تمارس القليل من السيطرة المباشرة أم أنها لا تملك فعليًا أي ملكية على الاقتصاد، ومن الأدوات التي يمكن أن تعنون مدى ديمقراطية الدولة مسائل حقوق الملكية للرجال وهل يتمتع الرجال والنساء بحق الملكية الخاصة؟ وتشمل الملكية الخاصة الحق في اكتساب الملكية الخاصة وامتلاكها ووراثتها وبيعها، بما في ذلك الأراضي ومعرفة هل يتمتع الرجال بحقوق ملكية متساوية وحقوق الملكية الخاصة، وكم نسبتهم من المجتمع.

وأخيرا لا يوجد نموذج اقتصادي واحد يناسب جميع الدول. يجب على اليمن أن تبني نموذجًا اقتصاديًا يتناسب مع ظروفها الخاصة، ويعتمد على مزيج من الملكية العامة والخاصة. يجب أن يكون هذا النموذج قادرًا على تحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، وتقليل الفقر، وتعزيز الديمقراطية.

ومن المعايير التي يمكن أن تعطي لمحة عن ديمقراطية البلاد طرق تعاملها مع الإيرادات المالية للدولة ومعرفة أي من مصادر الإيرادات تعتمد الحكومة المركزية في المقام الأول لتمويل أنشطتها؟ وهل الدولة غير قادرة على جمع الإيرادات لتمويل نفسها

[٦٤] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/11/20/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[٦٥] https://www.harmoon.org/researches/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7/

وهل تعتمد الدولة بشكل أساسي على مصادر التمويل الخارجية، مثل القروض والمساعدات الخارجية لتمويل أنشطتها أو تعتمد الدولة في المقام الأول على السيطرة المباشرة على الأصول الاقتصادية، وإيجارات الموارد الطبيعية، والاحتكارات العامة، ومصادرة الأصول داخل البلاد وخارجها لتمويل أنشطتها. أو تعتمد الدولة بشكل أساسي على ضرائب الأملاك والأراضي والرسوم الجمركية التجارية والضرائب على المعاملات الاقتصادية مثل ضرائب المبيعات والضرائب على الدخل وأرباح الشركات ورأس المال.

ومن ناحية النفقات لتلك الإيرادات يجب لمعرفة هل الدولة ديمقراطية ام لا يمعرفة إلى أي مدى يتقاضى موظفو الدولة رواتبهم؟ ونعني بالموظف بأجر الشخص الذي يعمل بموجب عقد يستلم مرتبات منتظمة مباشرة من خزائن الدولة، وطرق تعاملها مع التوظيف والتعيين ومعرفة إلى أي مدى تعتمد قرارات التعيين في الدولة على العلاقات الشخصية والسياسية، وليس على المهارات والجدارة؟ وهل تشمل قرارات التعيين التوظيف والفصل والترقية في إدارة الدولة أن يشير إلى الوضع الفعلي النموذجي وليس الوضع القانوني السائد في إدارة الدولة، باستثناء القوات المسلحة، وهل تعتمد قرارات التعيين في إدارة الدولة على العلاقات الشخصية أو السياسية أو على أساس المهارات والجدارة، ومن المعايير التي يمكن أن تعطي لمحة عن ديمقراطية البلاد طرق تعاملها مع مرتبات القوات المسلحة والتوظيف والتعيين في القوات المسلحة وهل تلتزم بمعايير الديمقراطية أم لا.

[٦٦] https://breadfreedom.org/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7/

النظام السياسي كأولوية ديمقراطية في اليمن

يُعتبر النظام السياسي الركيزة الأساسية لأي دولة، وهو الإطار الذي يُحكم من خلاله المجتمع ويُدار. في سياق اليمن، الذي يسعى لبناء دولة ديمقراطية، يكتسب النظام السياسي أهمية بالغة، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق والحريات، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ويعمل النظام السياسي على توزيع السلطة بين مختلف المؤسسات، مما يمنع تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة معينة، ويضمن مبدأ التوازن بين السلطات، ويضمن النظام السياسي حماية حقوق وحريات الأفراد، ويمنع الانتهاكات، وتحقيق التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، ويقوي الدولة المؤسساتية، وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، ويمنحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

ومن التحديات التي تواجه النظام السياسي في اليمن الصراع المسلح ، وتدمير البنية التحتية للدولة، وتقويض مؤسساتها، ، وضعف النظام السياسي، والفساد، وضعف الثقة في النظام السياسي، والتدخلات الخارجية، و الضعف المؤسسي ، وضعف الكفاءات والقدرات، وتعقيد المشهد السياسي مما يستدعي بناء دولة مؤسسات قوية تقوم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية للتوصل إلى حلول توافقية، ودعم دور المجتمع المدني في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، وبناء نظام انتخابي عادل وشفاف يضمن تمثيل جميع شرائح المجتمع، و تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز دور

[٦٧] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

المجتمع الدولي في دعم بناء النظام السياسي في اليمن، وتقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات المؤسسات السياسية اليمنية، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للكوادر السياسية اليمنية، ودعم جهود السلام في اليمن والمساهمة في تحقيق الاستقرار. ٨ ٦

ويمكن تعريف النظام السياسي على أنه مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تعتبر ضرورية لاختيار القادة أو الحفاظ على القادة السياسيين في السلطة ويعني هذا الفصل بمعرفة ما يتعلق بالنظام السياسي في اليمن وهل هو ديمقراطي ام لا من خلال طرح أسئلة عن المجموعات الداعمة الرئيسية التي يعتمد عليها النظام للبقاء في السلطة وجماعات المعارضة الرئيسية، وما هي القواعد الرسمية وغير الرسمية في النظام، وهل يتم تعريف النظام من خلال تحالف غير رسمي من الجهات الفاعلة التي تختار القادة وتدعمهم أم لا. ٩ ٦

ولمعرفة هل النظام السياسي ديمقراطيا يجب أن نفهم ممارسات النخب الحاكمة والعسكر ومعرفة من يختار السياسات، والتغييرات والقواعد الرسمية أو غير الرسمية التي يحكم بها البلاد وهل تحدق تغييرات في النظام أو الحكومة أو القيادة، وهل تحدث بعد الانتخابات وهل تحدث تغييرات النظام دون تغييرات في القيادة، والمجالس العسكرية والقادة والأحزاب أم لا، وأن نفهم نوع النظام وطرقه في الوصول إلى النظام، وهل جاء النظام عبر انقلاب عسكري او انقلاب وهل قامت به مجموعات من الجيش او الانقلاب الذاتي اغتيال القائد او الوفاة الطبيعية للقائد او الخسارة في الحرب الأهلية او الخسارة في

[٦٨] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

[٦٩] https://1plus1.show/episode/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A/

الحرب بين الدول او التدخل الأجنبي او الانتفاضة الشعبية او التحرير السياسي وهل النظام لا يزال موجودا اصلا ام لا، والعمل على معرفة مجموعات دعم النظام وما هي المجموعات التي يعتمد عليها النظام السياسي من أجل الحفاظ على السلطة؟ وهل هي الطبقة الأرستقراطية، بما في ذلك الفئات والطبقات الاجتماعية الوراثية ذات المكانة العالية أو النخب الزراعية، بما في ذلك الفلاحين الأغنياء وكبار ملاك الأراضي أو النخب الحزبية للحزب أو الأحزاب التي تسيطر على السلطة التنفيذية أو نخبة الأعمال أو بيروقراطية الدولة أو الجيش أو المجموعات العرقية أو الجماعات الدينية أو النخب المحلية، بما في ذلك الزعماء العرفيون أو الطبقات العاملة، بما في ذلك النقابات العمالية أو الصفوف الوسطى أو الطبقات العاملة مثل الفلاحين أو الطبقات الوسطى، على، المزارعين الأسريين أو حكومة أجنبية أو استعمارية والتي يعتمد عليها النظام السياسي الحالي بقوة من أجل الحفاظ على السلطة، ومن الذي يمكن أن يعرض النظام للخطر، ومعرفة حجم مجموعات دعم النظام من السكان والضباط العسكريين ذوي الرتب الأعلى، وكبار موظفي الخدمة المدنية والجيش، والنخب التجارية والزراعية متوسطة الحجم. والنخب والطبقات الوسطى في المجتمعات المهيمنة. ومعرفة في أي منطقة جغرافية تتواجد مجموعات دعم النظام السياسي بشكل رئيسي.[٧٠]

ولمعرفة هل النظام السياسي ديمقراطيا يجب أن يتم التعرف على جماعات معارضة النظام وما هي المجموعات التي تضم جهات فاعلة معارضة والذين يمكنهم، في ظل ظروف مواتية، أن يكونوا قادرين على إزالة النظام السياسي القائم ومعرفة ما هي المجموعات التي تضم نسبة كبيرة من الأفراد الذين يعارضون النظام ويشكلون تهديدًا لا يستهان به للنظام والتي في ظل

[٧٠] http://almarakby.com/web/play-272.html

ظروف مواتية افتراضية، أن تكون قادرة على إزالة النظام ومعرفة ما هي مجموعات معارضة النظام الصريحة والنشطة وهل تضم نسبة كبيرة من الأفراد الذين يحشدون بشكل صريح ونشط ضد النظام ومن الأفراد الذين ينخرطون في معارضة نشطة وصريحة للنظام من أجل الترويج لإسقاطه. وهل تُدلي هذه الجهات الفاعلة بتصريحات صريحة عن معارضة النظام، وتعرب علنًا عن تفضيلها لتغيير النظام، وهل تشارك في أعمال تهدف إلى مزيد من إزالة النظام مثل المظاهرات المناهضة للنظام، والاعتصامات، والمقاطعة، والإضرابات، وتشكيل الأحزاب المناهضة للنظام، وأعمال التخريب، أو التمرد المسلح، ومعرفة ما هي التفضيلات المناهضة للنظام وتتمتع بأقوى التفضيلات المناهضة للنظام ومن اللاعبين السياسيين القادرين وغير القادرين ويريدون رؤية النظام يخرج من السلطة. وحجم التعبئة أو المشاركة بشكل صريح في أنشطة معارضة رفيعة المستوى يتم احتسابها؛ وتستطيع التأثير على مدة النظام وتغييره بغض النظر عن موقفها تجاه النظام المؤيد أو المناهض أو المحايد، ومعرفة ما هي المجموعة الأكثر أهمية في التأثير على فرص النظام الحالي في البقاء في السلطة ومواردها وقدراتها وتأثيرها فيما يتعلق ببقاء النظام.[٧١]

إن بناء نظام سياسي ديمقراطي في اليمن هو عملية معقدة تتطلب جهودًا مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. يعتبر بناء نظام سياسي ديمقراطي هو الضمانة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في اليمن.

الحريات المدنية كأولوية ديمقراطية في اليمن

[٧١] https://rujms.alraziuni.edu.ye/index.php/ruahms/article/view/95

تعتبر الحريات المدنية حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، وهي تمثل مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها الأفراد، والتي تضمن لهم العيش بكرامة وحماية من التدخل الحكومي التعسفي. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، تواجه الحريات المدنية تحديات كبيرة، حيث تتأثر بشكل مباشر بالصراع المسلح، والانقسامات السياسية، والضعف المؤسسي.

وتساهم الحريات المدنية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بحرية، وتعتبر شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع ديمقراطي يعتمد على التسامح والاحترام المتبادل، وتوفر الحريات المدنية بيئة خصبة لتطور المجتمع المدني، الذي يلعب دورًا حاسمًا في الرقابة على أداء الحكومة وحماية حقوق الإنسان، وتساهم الحريات المدنية في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل.

وقد تضررت الحريات المدنية في اليمن بسبب الصراع المسلح وانتهاكات واسعة النطاق للحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي، ووجود القيود القانونية على الحريات المدنية، مما يحد من قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم، ويساهم الفساد في تقويض سيادة القانون، مما يؤثر سلبًا على الحريات المدنية، وتعاني المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف كبير، مما يجعل من الصعب حماية الحريات المدنية مما يجعل من الضرورة العمل على إصلاح القوانين التي تحد من الحريات المدنية، وإصدار قوانين جديدة تضمن حماية هذه الحريات، وبناء مؤسسات قوية قادرة على حماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، وتشجيع الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف اليمنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعم المجتمع المدني وتمكينه من القيام بدوره في حماية الحريات المدنية،

[٧٢] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

وتعزيز دور المجتمع الدولي في تعزيز الحريات المدنية في اليمن، والضـــغط على الأطراف المتنازعة في اليمن لوقف العنف واحترام حقوق الإنســان، وتقديم المســاعدات الإنســانية للشــعب اليمني المتضــرر من الصــراع، وتقديم الدعم المالي والفني للمجتمع المدني اليمني، وتتعلق الحريات المدنية بعدد كبير من الأنواع ومنها:

الحريات الدينية:

وتدرس هذه الحرية لمعرفة هل هناك حرية دينية، ومدى حق الأفراد والجماعات في اختيار الدين وتغيير دينهم وممارســة هذا الدين ســراً أو علناً وهل هناك أي نوع من الممارســات الدينية محظور أو خاضــع لســيطرة الحكومة إلى الحد الذي يتم فيه تعيين الزعماء الدينيين وإخضاعهم للسلطات العامة، التي تسيطر على أنشطة الطوائف الدينية، وهل توجد بعض عناصر الممارسات الدينية المنظمة المستقلة ويتم الاعتراف بها رسميًا، ومعرفة هل المجتمعات الدينية المهمة تتعرض للقمع أو الحظر أو الإعاقة المنهجية، وتقييد التحولات الطوعية، والتمييز والتخويف بســـبب الانتماء الديني ، او هل تحظى الحرية الدينية باحترام إلى حد ما من قبل السلطات العامة، وهل توجد ممارسات دينية منظمة مستقلة ومعترف بها رسميًا، ومعرفة هل يتم فرض قيود ، أو إعاقة الوصــول إلى أو بناء مراكز دينية. والاحترام الكامل لأماكن العبادة من قبل الســلطات العامة، وهل يتمتع السكان بالحق في ممارسة أي معتقد ديني يختارونه، وهل يجوز للمجموعات الدينية تنظيم واختيار وتدريب الموظفين؛ والتماس المساهمات وتلقيها؛ ينشر؛ والمشاركة في المشاورات دون تدخل لا مبرر له.

[٧٣] https://muwatin.birzeit.edu/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

[٧٤] https://esalexu.journals.ekb.eg/article_285907.html

الحرية من التعذيب:

ويشير التعذيب إلى تعمد إلحاق الألم الشديد، سواء كان عقليًا أو جسديًا، بهدف انتزاع معلومات أو تخويف الضحايا الذين هم في حالة سجن، ومعرفة التعذيب الذي يمارسه مسؤولو الدولة أو عملاء الدولة، على، الشرطة وقوات الأمن وحراس السجون والمجموعات شبه العسكرية، وهل يُمارس التعذيب بشكل منهجي ويتم التحريض عليه والموافقة عليه من قبل قادة الحكومة ، ويُمارس التعذيب بشكل متكرر والتحريض عليه أو الموافقة عليه من قبل كبار قادة الحكومة ، لا يعمل قادة الحكومة بنشاط على منعه.

التحرر من القتل السياسي:

هي عمليات قتل ترتكبها الدولة أو وكلاؤها دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بغرض القضاء على المعارضين السياسيين. إن عمليات القتل هذه هي نتيجة الاستخدام المتعمد للقوة المميتة من قبل الشرطة أو قوات الأمن أو مسؤولي السجون أو عملاء الدولة بما في ذلك القوات شبه العسكرية، ومن هنا يجب معرفة هل تُمارس عمليات القتل السياسي بشكل منهجي ويتم التحريض عليها والموافقة عليها من قبل كبار قادة الحكومة وهل تُمارس بشكل متكرر، وهل تُمارس عمليات القتل السياسي في حالات قليلة معزولة أم بطريقة منهجية ومتكررة.

حرية الوظيفة العامة

[٧٥] https://www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights
[٧٦] https://www.syr-res.com/article/25447.html

وفي هذا الموضوع يجب معرفة هل الموظفون العموميون صارمون ومحايدون في أداء واجباتهم؟ ومدى التزام الموظفين العموميين بالقانون، وإلى أي مدى تتميز الإدارة العامة بالتعسف والتحيز، أي المحسوبية أو المحسوبية أو التمييز، ووهل يحترم الموظفون العموميون القانون. وما مدى تفشي الإدارة التعسفية أو المتحيزة للقانون من قبل الموظفين العموميين.[٧]

حرية التنقل

ويتحدث هذا المؤشـــر عن مدى قدرة المواطنين على الســـفر بحرية من وإلى البلاد والهجرة دون الخضـــوع للقيود من قبل الســـلطات العامة وهل تحترمه الســـلطات العامة، وهل يتم معاقبة المخالفين أو عائلاتهم، وهل يتم نفي الأشـــخاص الذين فقدوا مصداقيتهم من قبل السلطات العامة أو يُمنعون من السفر، وهل تقوم السلطات العامة بشكل منهجي بتقييد الحق في السفر، خاصة بالنسبة للمعارضين السياسيين أو فئات اجتماعية معينة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل قيود عامة على مدة الإقامة أو تأخير رفض التأشيرات، وهل تحترم السلطات العامة إلى حد ما حق السفر للمعارضين السياسيين البارزين أو فئات اجتماعية معينة مقيد، وما هي القيود المفروضة على حرية التنقل والإقامة للمعارضين السياسيين البارزين والمواطنين بشـــكل عام وما هي درجة حرية المواطنين في الســـفر من وإلى البلاد، والهجرة والعودة إلى الوطن، وهل يتمتع الرجل بحرية التنقل داخل البلاد؟ ومدى قدرة الرجال على التحرك بحرية، ليلا ونهارا، في الطرق العامة، عبر المناطق داخل البلد، وإقامة

[٧٧] https://www.aljazeera.net/news/2024/2/15/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9

إقامة دائمة حيث يرغبون، وهل القيود على الحركة قد تفرضها عن طريق القواعد والممارسات غير الرسمية أو أن القيود هذه قانونية، وهل تتمتع المرأة بحرية التنقل داخل الدولة بنفس القدر الذي يتمتع به الرجل أم لا؟ [٨]

حرية النقاش

وتركز حرية النقاش هنا على معرفة إجابات مجموعة من الأسئلة ومنها هل يستطيع الرجال والنساء مناقشة القضايا السياسية بشكل علني في المنازل الخاصة وفي الأماكن العامة، والمطاعم ووسائل النقل العام والأحداث الرياضية والعمل؟ والمشاركة في المناقشات الخاصة، لا سيما حول القضايا السياسية وما إلى ذلك دون خوف من المضايقات من قبل أعضاء النظام السياسي أو السلطات العامة، وما هي القيود الثقافية أو القوانين العرفية التي يفرضها أعضاء النظام السياسي، بطرق غير رسمية لخفض حرية المناقشة وهل تمارس السلطات التدخل الفوري والقاسي والمضايقات للأشخاص بسبب التعبير عن الرأي السياسي ومدى انتشار وتكرار تلك المضايقات [٩] [٧]

وأخيرا تعتبر الحريات المدنية من أهم المكتسبات التي يسعى إليها أي مجتمع، وفي اليمن، تواجه هذه الحريات تحديات كبيرة نتيجة للصراع المسلح والضعف المؤسسي. يتطلب تعزيز الحريات المدنية في اليمن جهودًا مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي.

[٧٨] https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhqwq-alsyasyt-walhryat-almdnyt-fy-alshrq-alawst-alatjahat-almlhwzt-fy-byanat

[٧٩] https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/mrkz-awrasya-traj-alhryat-almdnyt-waldymqratyt-sbb-lzyadt-dd-alraghbyn-fy-mghadrt-trkya-69920

الانتخابات كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر الانتخابات من أهم الادوات التي تبرهن على مدى ديمقراطية الدولة ونظام الحكم وتنقسم الى العديد من الانتخابات مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والنيابية والسلطات المحلية وغيرها الكثير بحيث يتم اختيار المسؤول التنفيذي مباشرة من قبل الناخبين وربما بوساطة هيئة انتخابية، وفي مجال الانتخابات يجب معرفة قدرة هيئة إدارة الانتخابات وتشير هيئة إدارة الانتخابات إلى أي هيئة أو هيئات مكلفة بإدارة الانتخابات الوطنية والتي يجب معرفة هل تمتلك ما يكفي من الموظفين والموارد لإدارة انتخابات وطنية جيدة الإدارة؟ وهل يوجد عجز صارخ في الموظفين أو الموارد المالية أو الموارد مما يؤثر على تنظيم انتخابات إدارية جيدة الإدارة في البلاد وهل هناك أوجه قصور خطيرة تهدد تنظيم الانتخابات، ولكنها قد تكون نتيجة لأخطاء بشرية أو مصادفة أو عوامل خارجة عن سيطرة هيئة إدارة الانتخابات وهل كان هناك سجل ناخبين دقيق بشكل معقول وهل تم استخدامه؟ ام لم يكن هناك أي تسجيل، أو لم يتم استخدام التسجيل وهل السجل معيب او غير واضح غير كامل او غير دقيق ومعرفة هل هناك استقلالية هيئة إدارة الانتخابات وهل تتمتع هيئة إدارة الانتخابات باستقلالية عن الحكومة لتطبيق قوانين الانتخابات والقواعد الإدارية بشكل محايد في الانتخابات الوطنية؟ وتشير هيئة إدارة الانتخابات إلى أي هيئة أو هيئات مكلفة بإدارة الانتخابات الوطنية. وهل تخضع هيئة إدارة الانتخابات لسيطرة الحكومة الحالية، أو الجيش، أو الهيئة الحاكمة بحكم الأمر الواقع ام لا وهل تتمتع هيئة إدارة الانتخابات إلى حد ما ببعض

[٨٠] https://www.ohchr.org/ar/topic/democracy-right-participate-and-electoral-process

الاستقلالية في بعض القضايا، وهل تتمتع هيئة إدارة الانتخابات بالاستقلالية والحيادية، وتطبق قوانين الانتخابات والقواعد الإدارية أم لا. ٨١

ومن ناحية الاحزاب يجب معرفة هل كانت الانتخابات الوطنية متعددة الأحزاب؟ ام لا يوجد لا حزب أو حزب واحد ولا توجد منافسة ذات معنى تشمل المواقف التي يكون فيها عدد قليل من الأحزاب قانونيًا ولكن يتم التحكم فيها بحكم الأمر الواقع من قبل الطرف المانح وهل يتنافس عدة مرشحين من نفس الحزب أو المستقلين على المقاعد التشريعية أو الرئاسة وهل هناك حزب معارضة حقيقي واحد يستحق المنافسة، لكن المنافسة مقيدة للغاية ساق أو إعلام وتكون الانتخابات متعددة الأحزاب من حيث المبدأ، ولكن يُمنع أي حزب معارضة رئيسي واحد بحكم القانون أو بحكم الواقع و التنافس.

ويجب معرفة أهمية الكشف عن تبرعات الحملة وهل هناك متطلبات للإفصاح عن التبرعات للحملات الانتخابية الوطنية؟ وهل يتم مراعاتها أو تنفيذها وإلى أي مدى يتم الالتزام بها أو تطبيقها وهل متطلبات الإفصاح شاملة تمامًا، ويتم مراعاتها وتنفيذها في الوقت المناسب وما تمويل الحملات الانتخابية العامة وهل يتوفر تمويل عام كبير لحملات الأحزاب أو المرشحين للمناصب الوطنية؟ وهل التمويل العام غير متوفر ام هناك القليل من التمويل العام، لكنه محدود للغاية أو مقيد للغاية لدرجة أنه يلعب دورًا أو دورًا في حملات معظم الأحزاب وهل هو غامض أو متاح، ومعرفة كيف يلعب التمويل العام جزئيًا دورًا مهمًا في حملات العديد من الأحزاب ضمن الانتخابات. ٨٢ ٨٣

[٨١] https://asjp.cerist.dz/en/article/241468
[٨٢] https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/03/2024-elections-are-testing-democracys-health
[٨٣] https://www.aljazeera.net/opinions/2007/3/28/%D9%85%D8%AA%D9%89-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

ومن ناحية الناخبين يجب معرفة ما هي النسبة المئوية للأشخاص المقيمين في البلد الذين لا يتمتعون بالحق القانوني في التصويت في الانتخابات الوطنية لأنهم ليسوا مواطنين كاملي الحقوق؟ ومن الأشخاص الذين ينبع استبعادهم من حق الاقتراع من وضعهم كمهاجرين أو عدم الاعتراف بهم كمواطنين من قبل القوة الاستعمارية. مثال على النوع الأول هو الكويت، حيث يتكون السكان من غير المواطنين، ويتم استبعادهم من التصويت. [٤]

وعلى مستوى المشاركة يجب معرفة ما هي النسبة المئوية للمواطنين الذكور الذين يحق لهم التصويت والذين مُنعوا من القيام بذلك؟ وهل هناك إمكانيات ان تتعرض حقوق التصويت القانونية للخطر بسبب الترهيب، أو انعدام الأمن، أو القوانين أو الممارسات المحظورة، أو انتحال الشخصية، أو بسبب الأعراف والممارسات الاجتماعية الدينية أو ممارسات التسجيل وتطبيق حق المرأة في التصويت ومعرفة هل تم شراء الأصوات الانتخابية وهل كان هناك دليل على شراء الأصوات أو نسبة المشاركة؟ ويشير شراء الأصوات والإقبال إلى توزيع الأموال أو الهدايا على الأفراد أو العائلات أو المجموعات الصغيرة من أجل التأثير على قرارهم بالتصويت عدم التصويت أو لمن سيصوتون. وهو لا يشمل التشريعات التي تستهدف دوائر انتخابية محددة. [٥] [٨]

وهناك العديد من المخالفات التي قد توجد في الانتخابات ويتم رصدها من قبيل تزوير الأصوات واستخدام بطاقات الهوية المزدوجة، والنقص المتعمد في مواد التصويت، والحشو الإلكتروني، والإبلاغ الخاطئ عن الأصوات، والجمع الخاطئ للأصوات. وعدم إمكانية الوصول إلى التسجيل، ومضايقة أحزاب المعارضة، أو التلاعب في سجل الناخبين أو شراء

[٨٤] https://openelectiondata.net/ar/guide/electoral-integrity/why-we-care/
[٨٥] https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Elections-and-the-Democratic-Transition-a-Comparative-Approach/Pages/index.aspx

الأصوات وهل هي مخالفات منهجية وشاملة وشائعة ومتفرقة ومقصودة أم لا، وهل حدث ترهيب حكومة الانتخابات، وهل تعرض المرشحون الأحزاب العاملون في الحملات الانتخابية للقمع أو الترهيب أو العنف أو المضايقات من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم أو وكلائهم. ٦ ٨

وفي خضم الانتخابات يجب معرفة هل كان هناك قمع وهل كان القمع والترهيب من قبل الحكومة أو وكلائها قوياً وهل وجدت مضايقات وترهيب منهجي ومتكرر وعنيف للمعارضة من قبل الحكومة أو وكلائها خلال فترة الانتخابات وهل كانت هناك مضايقات وترهيب للمعارضة من قبل الحكومة أو وكلائها بشكل دوري، ووهل كانت هناك حالات متفرقة من المضايقات العنيفة والترهيب والتخويف من قبل الحكومة لجماعات المعارضة واين ومتى وكيف تمت وهل شابها العنف وهل تتعلق بسير الانتخابات والحملات وهل أسفرت عن عدد من الوفيات والجرحى والمتضررين ، ومعرفة هل تمت مقاطعة الانتخابات وهل قاطع أي مرشح أو أحزاب معارضة مسجلة هذه الانتخابات الوطنية؟ وهل قاطعت أحزاب المعارضة ومرشحوها الانتخابات، ومن ناحية أخرى هل حصلت الأحزاب أو المرشحين على حرية الوصول إلى وسائل الإعلام الوطنية أو بتمويل عام؟ إما أنه لا يوجد أي حزب أو أن الحزب الحاكم هو الذي يحصل على حرية الوصول وتتمتع بعض الأحزاب، بالإضافة إلى الحزب الحاكم، بحرية الوصول وتحصل الأطراف على حرية الوصول وهل هناك إعلانات الحملات

[٨٦] https://www.france24.com/ar/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/20240411-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%85

الانتخابية المدفوعة وهل كانت الأحزاب أو المرشـــحين قادرين على عرض إعلانات حملات مدفوعة الأجر على وســـائل الإعلام الوطنية؟ وهل هو مســـموح به ولكنه منظم بطرق تحابي الحكومة وأتباعها، ام إنه مســـموح به ومنظم بطرق تعزز المنافسة العادلة في الممارسة العملية وهل وسائل إعلام مجموعة المصالح المدفوعة للانتخابات ومن ناحية أخرى يجب معرفة هل كانت مجموعات المصـالح والأفراد قادرين على تشـغيل إعلانات حملات مدفوعة الأجر على وسـائل الإعلام الوطنية؟ وهل هو مســـموح به ولكنه منظم بطرق تحابي، في الممارســـة العملية، الجماعات المرتبطة بالحكومة او مســـموح به ولكنه منظم بطرق تعزز، في الممارسة العملية، تمثيل وجهات النظر المتنوعة. ٧ ٨

ويجب معرفة هل كانت انتخابات حرة ونزيهة أو معيبة في الأساس، ولم يكن للنتائج الرسمية أي علاقة بـــ "إرادة الشعب"، أي من أصـبح رئيسًـا؛ أو من فاز بالأغلبية التشـريعية وعل الخاسـرون في الانتخابات يقبلون النتائج وهل قبلت الأحزاب والمرشـــحون الخاســـرون نتيجة هذه الانتخابات الوطنية خلال ثلاثة أشـــهر؟ وهل تولى الفائزون مناصـــبهم وفقاً للقواعد والأعراف الدســـتورية المقررة؟ ام تم منع الفائز الرسمي في الانتخابات من تولي منصـــبه بوســـائل غير دســـتوري او تم إجبار الحزب الفائز الرسمي أو الحاصـل على أكبر عدد من الأصـوات جزئيًا بوسـائل غير دستورية على تقاسـم السـلطة، أو تأخير تولي السـلطة لأكثر من أشـهر او تم اتباع القواعد والمعايير الدستورية وتولى الفائز الحزب الفائز رسميًا أو الحاصـل على أكبر عدد من الأصوات منصبه وفقًا لذلك.

---

٨٧ https://www.alhurra.com/usa/2024/11/04/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9%D8%9F

و تعتبر الانتخابات دون الوطنية إلى حد ما في بعض مناطق البلاد أكثر حرية ونزاهة إلى حد ما، أو بدلاً من ذلك، أقل حرية ونزاهة إلى حد ما من الانتخابات دون الوطنية في مناطق من البلاد وهل منطقة الانتخابات دون الوطنية أقل حرية ونزاهة من السكان وبالتالي يجب معرفة ما هي النسبة المئوية من إجمالي سكان البلاد الذين يعيشون في المناطق التي حددتها على أنها تجري فيها انتخابات أقل حرية ونزاهة إلى حد كبير؟ وهل منطقة الانتخابات دون الوطنية أقل خصـــائص حرة ونزيهة وكيف تصـــف مناطق البلاد التي تكون فيها الانتخابات أقل حرية ونزاهة إلى حد كبير؟ ومن المهم معرفة مواقع الانتخابات وهل حدثت في المناطق الأقل تطوراً اقتصـادياً أو المناطق الأكثر تطوراً اقتصـادياً أو داخل العاصـمة أو خارج العاصـمة أو مناطق الاضـطرابات المدنية بما في ذلك المناطق التي تنشـط فيها الجماعات المتمردة أو المناطق التي ينتشـر فيها النشاط غير المشروع على نطاق واسع أو المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها بوســائل النقل المتوفرة مثلاً أو المناطق التي يوجد بها ســكان أصــليون أو المناطق التي يكون فيها الحزب أو المجموعة الحاكمة الوطنية قوية أو المجالات التي يكون فيها الحزب أو المجموعة الوطنية الحاكمة ضـعيفة أو المناطق التي كانت خاضـعة لفترة أطول من الحكم الأجنبي أو المناطق التي كانت خاضعة لفترة أقصر من الحكم الأجنبي أو المناطق التي خضعت مؤخرًا للحكم الأجنبي أو المناطق التي لم تخضع مؤخرًا للحكم الأجنبي [٨٨] [٨]

[٨٨] https://www.aljazeera.net/opinions/2018/1/7/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

السلطة القضائية كأولوية ديمقراطية في اليمن

يعتبر القضاء المستقل والنزيه ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، فهو الضامن لحقوق الأفراد وحرياتهم، ويضمن سيادة القانون. في سياق الأزمة اليمنية المعقدة، يعاني النظام القضائي من العديد من التحديات، مما يؤثر سلبًا على تحقيق العدالة والمساواة وتعمل السلطة القضائية في أي دولة على حماية حقوق وحريات الأفراد، ومنع الانتهاكات، ومكافحة الفساد، ومحاسبة مرتكبيه، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ويقوي الدولة المؤسساتية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويمنع الصراعات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويعزز التنمية الاقتصادية.

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تدمير البنية التحتية للقضاء، وتشريد القضاة، وتعطيل سير العدالة، وينخر الفساد في النظام القضائي، مما يؤثر على نزاهة الأحكام، ويتعرض القضاء اليمني إلى تدخلات سياسية، مما يقلل من استقلاليته، ويعاني القضاء اليمني من نقص الموارد المالية والبشرية، وتعاني المؤسسات القضائية اليمنية من ضعف في الكفاءات والقدرات، وبالتالي يجب العمل على تعزيز السلطة القضائية كأولوية ديمقراطية في اليمن من خلال إصلاح القضاء وتحديث التشريعات القضائية، وتوفير الموارد اللازمة لتطويره، ومكافحة الفساد يجب مكافحة الفساد في الجهاز القضائي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحماية استقلال القضاء عن التدخلات السياسية، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقلال القضاة، وبناء الثقة في القضاء من خلال تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك حق

[٨٩] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B5%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA

[٩٠] https://www.sjc.bh/page_016.php?pID=11

الوصول إلى العدالة، وتقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات النظام القضائي اليمني، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للقضاة والموظفين القضائيين، ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والقضاء.[١]

ومن معايير الديمقراطية في مجال السلطة القضائية يمكن الحديث عن الوصول إلى العدالة للرجال والنساء ونسب تمتعهم بإمكانية الوصول الآمن والفعال إلى العدالة؟ ورفع قضايا أمام المحاكم دون المخاطرة بسلامتهم الشخصية، وضمان أن المحاكمات عادلة، والقدرة على طلب التعويض والاستعانة بمحام والدفاع والاستئناف وضمان أن الرجال والنساء يتمتعون بإمكانية وصول متساوي وأمن وفعال إلى العدالة ويحظى بالاحترام على نطاق واسع.[٢]

ويجب التركيز على الإصلاح القضائي ونظرة السلطات الرسمية للسلطة القضائية على النحو الذي يؤثر على قدرتها على السيطرة على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة، وإنشاء أو إلغاء أشكال مختلفة من المراجعة الدستورية، ووجود قواعد جديدة تزيد أو تقلل من الوصول إلى السلطة القضائية، و إنشاء أو إلغاء تغييرات في سبل الانتصاف القضائية المتاحة.

ومن المهم معرفة هل تم تقليص قدرة السلطة القضائية على السيطرة على السلطة التعسفية من خلال الإصلاح المؤسسي ام لم يطرأ أي تغيير على قدرة السلطة القضائية على السيطرة على السلطة التعسفية من خلال المراجعة المؤسسية ام تم تعزيز قدرة السلطة القضائية على السيطرة على السلطة التعسفية من خلال الإصلاح المؤسسي ومن المهم معرفة طرق التطهيرات القضائية وهل يُعزل القضاة من مناصبهم لسبب ما كالفساد؛ وهل يتم عزل بعض القضاة بشكل تعسفي أو لأسباب سياسية وقد تعتبر الإبعاد التعسفي لعدد قليل من قضاة المحكمة العليا أكثر أهمية من الإبعاد التعسفي لعدد قليل

[٩١] https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/2011722101150375746.html
[٩٢] https://taalamsharek.org/ar/democratic-foundations/principle-institutions

من قضـاة المحاكم الابتدائية وهل كانت هناك عملية تطهير تعسـفية واسـعة أو محدودة ولكنها مهمة أو تعسـفية النطاق للقضـاء وهل تم عزل القضـاة من مناصـبهم، وكيف هاجمت الحكومة نزاهة القضـاء ويمكن أن تشـمل الهجمات على نزاهة السـلطة القضـائية الادعاءات بأنها فاسـدة أو غير كفؤة أو أن القرارات كانت ذات دوافع سـياسـية. ويمكن أن تظهر هذه الهجمات بطرق مختلفة، بما في ذلك، على لا الحصر، البيانات المعدة مسبقًا التي تنشرها وسائل الإعلام والمؤتمرات الصحفية والمقابلات والخطب الجادة وهل تمت بشـكل يومي أو أسـبوعي وهل حدثت الهجمات أكثر من مرة ام كانت نادرة وهل هناك أي اعتداءات على نزاهة القضـاء، ويتم زيادة حجم السـلطة القضـائية عبر إضـافة قضـاة لإدارة عدد متزايد من القضايا؛ ومعرفة ما الذي يتم عندما يتم العثور على قضاة مسؤولين عن سوء سلوك خطير، وكيف يتم عزلهم من مناصبهم أو تأديبهم بحكمة؟ وعن قرار الفسـاد القضـائي وكيف يقوم الأفراد أو الشـركات بدفع مبالغ إضـافية أو رشـاوي غير موثقة من أجل تسـريع العملية أو تأخيرها أو الحصـول على قرار قضـائي مناسـب؟ وما هو حجم المحكمة العليا في الممارسـة العملية، وكم عدد القضـاة الذين شـاركوا في المحكمة العليا وعن استقلال المحكمة العليا عندما تحكم في النظام القضـائي في قضـايا تهم الحكومة، ومن معايير الديمقراطية في مجال القضـاء والعدالة توفر الصـدق والامتثال والاستقلال والنظام والمراجعة القضـائية وهل تتمتع أي محكمة في السـلطة القضـائية بالسـلطة القانونية لإبطال السـياسـات الحكومية مثل القوانين واللوائح والمراسيم والإجراءات الإدارية على أساس أنها تنتهك نصًا دستوريًا أم لا.

[٩٣] https://hikama.dohainstitute.org/ar/issue06/Pages/art09.aspx

وأخيرا يعتبر القضاء المستقل والنزيه من أهم العوامل التي تساهم في بناء دولة ديمقراطية قوية. وفي اليمن، تواجه المؤسسة القضائية تحديات كبيرة، ولكن مع تضافر الجهود الوطنية والدولية، يمكن تحقيق إصلاحات جوهرية في هذا المجال.

السلطة التنفيذية كأولوية ديمقراطية في اليمن ٤ ٩

تعتبر السلطة التنفيذية أحد أركان النظام السياسي في أي دولة، وهي المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات العامة. في سياق اليمن، الذي يسعى لبناء دولة ديمقراطية، تكتسب السلطة التنفيذية أهمية خاصة، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحقيق التنمية، وتوفير الخدمات العامة، وحماية حقوق المواطنين، وتنفيذ القوانين والسياسات التي يصدرها البرلمان، مما يضمن تطبيق القانون على الجميع، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم والصحة والطرق والبنية التحتية، وتحدد السلطة التنفيذية السياسة العامة للدولة، وتقوم بتنفيذها من خلال الوزارات والجهات الحكومية الأخرى، وتمثل السلطة التنفيذية الدولة في علاقاتها الخارجية. ٥ ٩

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تضعيف مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة التنفيذية، مما أدى إلى شلل في تقديم الخدمات العامة، ويؤثر الفساد سلبًا على كفاءة السلطة التنفيذية، وتتأثر السلطة التنفيذية في اليمن بالتدخلات الخارجية، مما يحد من قدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة، وتعاني المؤسسات الحكومية اليمنية من ضعف في الكفاءات والقدرات،

[٩٤] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9_%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9

[٩٥] https://www.alkhaleej.ae/2021-12-24/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

وتعاني اليمن من تقسيمات طائفية ومناطقية، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي ويؤثر على عمل السلطة التنفيذية، وهذا ما يجعل من أولويات العمل على السلطة التنفيذية كأولوية ديمقراطية في اليمن العمل على بناء دولة مؤسسات قوية تقوم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، والعمل على مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية من خلال التدريب والتأهيل، وتوزيع الصلاحيات بشكل عادل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتوفير قنوات للتواصل بين المواطنين والحكومة، وتقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات الحكومة اليمنية، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للموظفين الحكوميين، ودعم جهود السلام في اليمن والمساهمة في تحقيق الاستقرار. ٦ ٩

وتنقسم السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، ويشغل الرئيس منصب رئيس الدولة ويتولى رئيس الوزراء منصب رئيس الحكومة، وترتكز هذه التعريفات على الوظائف التي يؤديها كل منصب، ومن يحمل لقب الرئيس فإنه يشغل منصب الممثل العام الرئيسي للبلاد ، وهو رئيس الدولة الفعلي، وبجب أن يكون محور اهتمام الدولة، وان لا كبيرًا في السن أو مريضًا أو ربما معاقًا ذهنيًا لدرجة أنه لا يستطيع أداء مهامه.ومن المعايير التي يمكن أن تظهر ديمقراطية السلطة التنفيذية هو احترامها للسلطة التشريعية سواء في إجراء إقالة رئيس الدولة من منصبه، أو توجيه اتهامات بنشاط غير قانوني وما إذا كان المجلس التشريعي يعتبر صاحب سلطة العزل للرئيس عمليا، ومدى نجاحها في ذلك وقانونية أعمالها، ومعرفة ما هي

[٩٦] https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9

الهيئات التي يجب على رئيس الدولة عادة أن يسعى للحصول على الموافقة منها قبل اتخاذ قرارات مهمة بشأن السياسة الداخلية والخارجية ؟ ومعرفة هل يحتاج رئيس الدولة إلى موافقة على تصرفاته؟ وعن الحل في الممارسة العملية إذا اتخذ رئيس الدولة إجراءات لحل المجلس التشريعي، فهل سينجح؟ واستعمال حق النقض وحجب الثقة واقتراح التشريعات وطرح مشاريع القوانين ومعرفة هل رئيس الدولة يفتقر إلى أي سلطة سياسية حقيقية، وعلى نفس النسق عن كيفية التعامل مع رئيس الحكومة كأحد طرفي السلطة التنفيذية. ٧ ٩

السلطة التشريعية كأولوية ديمقراطية في اليمن

تعتبر السلطة التشريعية ركيزة أساسية في أي نظام ديمقراطي، وهي الجهة المسؤولة عن سن القوانين وتعديلها وإلغائها، ومراقبة عمل السلطة التنفيذية. في سياق اليمن، الذي يسعى لبناء دولة ديمقراطية، تكتسب السلطة التشريعية أهمية بالغة، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق والحريات، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والسلطة التشريعية هي صوت الشعب، وهي المسؤولة عن سن القوانين التي تنظم حياة المجتمع، وتقوم بمراقبة عمل السلطة التنفيذية، وتضمن التزامها بالقوانين والدستور، وتساهم في حماية حقوق وحريات الأفراد، من خلال سن القوانين التي

[٩٧] https://www.aljazeera.net/blogs/2018/11/9/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%AF%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

تكفل هذه الحقوق، وتعكس السلطة التشريعية التنوع السياسي والاجتماعي في المجتمع، من خلال تمثيل مختلف الأطياف السياسية.[٩٨]

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تعطيل عمل البرلمان، وتقويض قدرته على ممارسة صلاحياته، وينخر الفساد في المؤسسات التشريعية، مما يؤثر سلبًا على نزاهة القرارات، وتتعرض السلطة التشريعية إلى تدخلات سياسية، مما يقلل من استقلاليتها، وتعاني المؤسسات التشريعية اليمنية من ضعف في الكفاءات والقدرات، وتعاني اليمن من تقسيمات طائفية ومناطقية، مما يعكس تأثيرها على عمل البرلمان، وهذا ما يجعل من الأهمية العمل على بناء دولة مؤسسات قوية تقوم على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد ، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحماية استقلال البرلمان عن التدخلات السياسية، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقلال النواب، ورفع كفاءة أعضاء البرلمان من خلال التدريب والتأهيل، وتشجيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتسهيل وصول المواطنين إلى النواب، وتعزيز دور المجتمع الدولي في دعم السلطة التشـــريعية في اليمن، وتقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات البرلمان اليمني، ويمكن للمجتمع الدولي تقديم برامج تدريب وتأهيل لأعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين.

[٩٨] https://www.coursupreme.dz/content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9

وتعتبر السلطة التشريعية من أهم مؤسسات الديمقراطية في أي بلد ولمعرفة هل السلطة التشريعية تعتبر أولوية ديمقراطية في يجب معرفة هل تدعم السلطة التشريعية الديمقراطية أم لا يجب معرفة هل تقوم السلطة التشريعية بالتشريع في الممارسة العملية وهل موافقة المجلس الأعلى للهيئة التشريعية مطلوبة لتمرير التشريع؟ ومن الاكثر قوة؟ وهل السلطة التشريعية تستجوب المسؤولين في الممارسة العملية وهل تقوم السلطة التشريعية باستجواب مسؤولي السلطة التنفيذية؟ وهل لها سلطة الاستدعاء التي يمكن من خلالها إجبار رئيس الدولة أو رئيس الحكومة على شرح سياساته أو الإدلاء بشهادته، وهل السلطة التشريعية تحقق في الممارسة العملية إذا كانت السلطة التنفيذية منخرطة في نشاط غير دستوري أو غير قانوني أو غير أخلاقي، وهل هي متحالفة مع الحكومة أو المعارضة، وهل تجري تحقيقًا قد يؤدي إلى قرار أو تقرير مخالف للقانون؟ واصدار قوانين غير مواتية للسلطة التنفيذية؟ وهل تتم الرقابة التنفيذية إذا كان مسؤولو السلطة التنفيذية منخرطين في نشاط غير دستوري أو غير قانوني أو غير أخلاقي، ومعرفة ما هي أنشطة السلطة التشريعية الفاسدة وهل يستغل أعضاء المجلس التشريعي مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية مثل قبول الرشاوى أو المساعدة في الحصول على عقود حكومية للشركات التي يمتلكها المشرع أو أسرته أصدقاؤه أنصاره السياسيون، أو تقديم الخدمات للشركات مقابل فرصة العمل بعد مغادرة الهيئة التشريعية، أو سرقة أموال من الدولة أو من تبرعات الحملة للاستخدام الشخصي.[٩]

وبالنسبة لأحزاب المعارضة التشريعية فهل أحزاب المعارضة غير المنتمية إلى الحزب الحاكم أو الائتلاف قادرة على ممارسة مهام الرقابة والتحقيق ضد رغبات الحزب الحاكم أو الائتلاف؟ وهل السلطة التشريعية تسيطر على الموارد التي تمول

[٩٩] https://shura.bh/news/15290

عملياتها الداخلية وامتيازات أعضائها؟ وهل تعتمد المزايا التي يتلقاها المشرعون أو الموارد المالية اللازمة لعمل الهيئة التشريعية على البقاء في وضع جيد مع سلطة خارجية، مثل السلطة التنفيذية وما مدى تمثيل الفئات الاجتماعية المحرومة ككل في السلطة التشريعية.

ومن المهم معرفة هل تقوم السلطة التشريعية بالتشريع في الممارسة العملية؟ وهل يتم إقرار التشريع بموافقة المجلس الأدنى أو المجلس الواحد للهيئة التشريعية، وهل يتم تجاوز الهيئة التشريعية وهل تتم الموافقة على التشريعات المتعلقة بأي نتيجة من قبل السلطة التشريعية وهل لديها نظام لجنة فعال؟ ام لا توجد لجان وهل هناك لجان خاصة وليست دائمة ولكنها ذات أهمية في التأثير على مسار السياسة او لها تأثير قوي على مسار صنع السياسات.

أولوية معالجة حالة الطوارئ كأولوية ديمقراطية

تعتبر حالة الطوارئ حالة استثنائية تتخذها الدول لمواجهة تهديدات حقيقية أو محتملة على أمنها واستقرارها، مثل الكوارث الطبيعية، الهجمات الإرهابية، أو الاضطرابات المدنية. ومع ذلك، فإن إعلان حالة الطوارئ يرافقه عادةً تقييد للحريات العامة، مما يثير تساؤلات حول مدى توافقها مع المبادئ الديمقراطية. في هذا المقال، سنتناول العلاقة بين حالة الطوارئ والديمقراطية، وأبرز التحديات التي تطرحها، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الأمن والحفاظ على الحريات.

[100] https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/3191
[101] https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WEB_DCAF_BG_8_Parliaments-AR.pdf
[102] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6

وتتلاقى حالة الطوارئ والديمقراطية من خلال حماية الأمن القومي حيث يمكن لحالة الطوارئ أن تساعد في حماية الأمن القومي والدفاع عن البلاد من التهديدات الخارجية والداخلية، و الاستجابة للكوارث حيث تلعب حالة الطوارئ دورًا حاسمًا في الاستجابة للكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات الإنسانية، وعادة ما يصاحب إعلان حالة الطوارئ تقييد للحريات العامة، مثل حرية التعبير والتجمع والتظاهر، مما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، ويمكن أن يتم استغلال حالة الطوارئ لتقويض الديمقراطية، وقمع المعارضة، وتركيز السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة، وقد يتم تمديد حالة الطوارئ لفترات طويلة، مما يؤدي إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية، ويمكن أن تؤدي حالة الطوارئ إلى الانتقال إلى نظام حكم استبدادي. ١٠٣

ومن التحديات التي تطرحها حالة الطوارئ التوازن بين الأمن والحريات ومعرفة كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الأمن وحماية الحريات الأساسية؟ ومعرفة كيف يمكن ضمان أن تستخدم الحكومة صلاحياتها الاستثنائية خلال حالة الطوارئ بشكل مسؤول؟ ومعرفة كيف يمكن منع إساءة استخدام حالة الطوارئ لتقويض الديمقراطية؟ ومعرفة كيف يمكن ضمان العودة إلى الوضع الطبيعي بعد انتهاء حالة الطوارئ؟ وادراك أنه يجب أن يكون هناك إطار قانوني واضح ينظم إعلان حالة الطوارئ، ويحدد الصلاحيات الممنوحة للحكومة، ويضمن وجود رقابة عليها، ويجب أن تكون مدة حالة الطوارئ محددة بوضوح، مع إمكانية تمديدها فقط في حالات استثنائية وبموافقة البرلمان، وأن يخضع إعلان حالة الطوارئ ومددها لرقابة البرلمان، وأن يكون هناك آلية لمساءلة الحكومة عن استخدامها لصلاحياتها الاستثنائية، وحماية الحريات

[١٠٣] https://www.ohchr.org/ar/topic/humanitarian-emergencies-and-conflict-situations

الأساسية قدر الإمكان خلال حالة الطوارئ، مع التركيز على تقييد الحريات التي تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وأن يكون هناك آلية لمساءلة المسؤولين عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان خلال حالة الطوارئ.[٤]

وقد تمر بعض الدول الديمقراطية بحالة الطوارئ وهي إجراء قانوني رسمي يمكّن الجهات الفاعلة والمؤسسات التابعة للدولة من تغيير أدوارها خلال أوقات الأزمات الدولية أو المحلية ويعني تطبيق الأحكام العرفية ولمعرفة هل الدولة ديمقراطية يجب معرفة هل الإطار القانوني يسمح او لا يسمح بإعلان حالة الطوارئ الوطنية وتطبيق مشاركة المواطنين في أحداث التعبئة السياسية الجماهيرية، مثل المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات وأعمال الشغب والاعتصامات.[٥]

وتقوم التعبئة الجماهيرية لهدفين مختلفين وهما ديمقراطي واستبدادي ويتم تنظيم هذه الأحداث عادةً من قبل جهات فاعلة غير تابعة للدولة، ويتعلق بالممارسات التي تديرها الدولة لإظهار الدعم لحكومة استبدادية ومعرفة ما مدى تكرار وضخامة أحداث التعبئة الجماهيرية؟ ويتعلق هذا بتعبئة المواطنين للمشاركة في أحداث جماهيرية مثل المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وعادةً ما يتم تنظيم هذه الأحداث من قبل جهات فاعلة غير حكومية، ويتعلق بالنشاطات التي تنظمها الدولة لإظهار الدعم لحكومة استبدادية وهل كانت هناك أي أحداث صغيرة او كبير ومدى تركيز التعبئة الجماهيرية وأين تركزت أحداث التعبئة الجماهيرية وكثافتها وهل كانت متوترة او سلمية وهل كانت هناك التعبئة من أجل الديمقراطية وكانت أحداث التعبئة الجماهيرية لتحقيق أهداف مؤيدة للديمقراطية أم لا، وتعتبر الأحداث مؤيدة للاستبداد إذا تم تنظيمها

[١٠٤] https://www.unhcr.org/ar/emergencies

[١٠٥] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/26/%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

بشـــكل صـــريح لدعم الحكام غير الديمقراطيين وأشـــكال الحكم مثل دولة الحزب الواحد أو الملكية أو الثيوقراطية أو الدكتاتوريات العسكرية وإذا تم تنظيمها لدعم القادة الذين تشكك في المبادئ الأساسية للديمقراطية، أو تهدف إلى تقويض الأفكار والمؤسسات الديمقراطية مثل سيادة القانون، والانتخابات الحرة والنزيهة، أو حرية الإعلام.

أولوية معالجة الاستقطاب كأولوية ديمقراطية في اليمن

يعتبر الاستقطاب السياسي ظاهرة عالمية تتجلى في انقسام المجتمع إلى قطبين متعارضين، مما يؤثر سلبًا على سير العملية الديمقراطية. في هذا السياق، نستعرض في هذا المقال مفهوم الاستقطاب، وأسبابه، وتأثيراته على الديمقراطية، مع التركيز على بعض الأمثلة العالمية، والاستقطاب السياسي هو حالة من الانقسام الحاد في الرأي العام حول القضايا السياسية، مما يؤدي إلى تكوين قطبين متعارضـين يصـعب التوفيق بينهما. يتجلى هذا الانقسـام في عدة جوانب، منها الانتماء الحزبي حيث يصبح الانتماء الحزبي هوية أساسية للشخص، ويؤثر على تصوراته وقيمه، والمواقف السياسية حيث يتبنى كل قطب مواقف متطرفة في القضايا السياسية، مما يقلل من فرص الحوار والتوافق، ووسائل الإعلام حيث تلعب وسائل الإعلام دورًا كبيرًا في تعزيز الاستقطاب، من خلال تغطية الأحداث بطريقة تخدم مصالح أطراف معينة.[٦]

ومن أسباب الاستقطاب السياسي هناك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية حيث تؤدي التغيرات السريعة في المجتمع إلى زيادة التوتر والانقسام، وتساهم وسائل الإعلام الجديدة في انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، مما يزيد من الاستقطاب،

[١٠٦] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

وتتبع الأحزاب السياسية استراتيجيات تستهدف تعزيز الانقسام، بهدف تحقيق مكاسب انتخابية، ويمكن للهويات الثقافية والدينية أن تساهم في تعميق الانقسام السياسي.

ويؤثر الاستقطاب على الديمقراطية في صعوبة التوصل إلى توافق حول القضايا السياسية، مما يشل العمل البرلماني ويؤخر عملية صنع القرار، وتآكل الثقة في المؤسسات ، ويضعف الاستقطاب الثقة في المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمان والحكومة والقضاء، ويشجع الاستقطاب على التطرف والعنف، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي، و تراجع المشاركة السياسية، و يقلل من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، مما يؤثر على شرعية النظام الديمقراطي مما يجعل من الأهمية القصوى العمل على تشجيع الحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف السياسية، وإصلاح النظام السياسي لجعله أكثر شمولية وتمثيلاً، ومكافحة انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، وتعزيز التعليم المدني لدى المواطنين، لزيادة وعيهم بالقضايا السياسية فالاستقطاب السياسي يمثل تحديًا كبيرًا للديمقراطية، ويؤثر سلبًا على قدرة المجتمعات على التقدم والازدهار. من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من هذا الاستقطاب، وتعزيز الوحدة الوطنية.

وهناك عدة أنواع من الاستقطاب في أي دولة ومجتمع ومنها استقطاب المجتمع والذي يمكن معرفته عبر معرفة كيف تصف الاختلافات في الآراء حول القضايا السياسية الكبرى في هذا المجتمع؟ وهل كان استقطاب خطير، وهل هناك اختلافات

[١٠٧] https://www.aljazeera.net/news/2024/2/15/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9

[١٠٨] https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/01/17/%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%83-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%9F

خطيرة في الآراء في المجتمع حول القضايا السياسية الرئيسية، مما يؤدي إلى تصادم كبير في وجهات النظر واختلافات في الآراء حول عدد قليل من القضايا السياسية الرئيسية، ويمكن فهم الاستقطاب بمعرفة كيف تستخدم الأحزاب السياسية الكبرى خطاب الكراهية كجزء من خطابها؟ وخطاب الكراهية هو أي خطاب يهدف إلى إهانة أو الإساءة أو تخويف أعضاء مجموعات معينة، محددة حسب العرق أو الدين أو التوجه الجنسي أو الأصل القومي أو الإعاقة أو سمة مماثلة.

وهناك نوع أخر من الاستقطاب وهو الاستقطاب السياسي وفيه ينقسم المجتمع إلى معسكرات سياسية عدائية؟ ويمكن التعرف عليه من خلال معرفة مدى تأثير الاختلافات السياسية على العلاقات الاجتماعية بما يتجاوز المناقشات السياسية ومعرفة كيف تصبح المجتمعات مستقطبة إذا كان أنصار المعسكرات السياسية المعارضة مترددين في الانخراط في تفاعلات ودية على الوظائف العائلية، والجمعيات المدنية، وأنشطة أوقات فراغهم وأماكن عملهم. وهل يتفاعل أنصار المعسكرات السياسية المعارضة بشكل ودي او لا، ومعرفة هل هناك عنف سياسي وكيف استخدمت الجهات الفاعلة غير الحكومية العنف السياسي ضد الأشخاص ويمكن فهم العنف السياسي على أنه استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية من قبل جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية للوصول الى الأهداف السياسية الخاصة بها .

[١٠٩] https://www.aljazeera.net/opinions/2024/7/17/%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8

[١١٠] https://thmanyah.com/post/7172_1jhggnmybp

أولوية معالجة الاستبعاد كأولوية ديمقراطية في اليمن

يشير الاستبعاد إلى حرمان مجموعة معينة من الأفراد أو الفئات الاجتماعية من الحقوق والفرص المتاحة لبقية أفراد المجتمع. هذا الحرمان قد يكون على أساس العرق، الجنس، الدين، الطبقة الاجتماعية، أو أي صفة أخرى تميز هذه الفئة، ويُعتبر مفهوم الديمقراطية مرتبطًا بشكل وثيق بمبدأ المساواة والمشاركة السياسية لكافة أفراد المجتمع. فالديمقراطية تقوم على فكرة أن الجميع لهم الحق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. ومع ذلك، فإن الواقع يظهر لنا أن ممارسة الديمقراطية غالبًا ما يصاحبها استبعاد فئات معينة من المجتمع. في هذا المقال، سنتناول العلاقة بين الاستبعاد والديمقراطية، وأشكال الاستبعاد المختلفة، وأثره على الديمقراطية، ومن أشكال الاستبعاد في الديمقراطيات هناك

١. الاستبعاد السياسي وهو حرمان فئة معينة من المشاركة في الحياة السياسية، سواء كان ذلك من خلال منعهم من التصويت أو الترشح للانتخابات، أو من خلال عدم تمثيلهم بشكل عادل في المؤسسات السياسية.

٢. الاستبعاد الاقتصادي وهو حرمان فئة معينة من فرص العمل، والدخل، والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تهميشها اقتصاديًا.

٣. الاستبعاد الاجتماعي وهو حرمان فئة معينة من المشاركة في الحياة الاجتماعية، والتفاعل مع بقية أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى عزلتهم.

٤. الاستبعاد الثقافي وهو حرمان فئة معينة من الاعتراف بثقافتها وهويتها، وتجاهل تطلعاتها واحتياجاتها.

[١] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

ومن أسباب الاستبعاد في الديمقراطيات هناك:

١. قد يلعب التاريخ والهوية دورًا كبيرًا في تعزيز الاستبعاد، حيث قد يكون هناك تاريخ من التمييز ضد فئات معينة.

٢. قد يؤدي التفاوت الاقتصادي إلى استبعاد الفئات الفقيرة والمحرومة.

٣. قد تستخدم الأحزاب السياسية الاستبعاد كأداة لتحقيق مكاسب سياسية.

٤. قد تساهم الثقافة السائدة في ترسيخ الأفكار النمطية والتحيزات ضد فئات معينة.

ويؤدي الاستبعاد إلى تقويض شرعية النظام الديمقراطي، حيث يشعر الأفراد المستبعدون بأنهم لا يتم تمثيلهم أو تمثيل مصالحهم، وإلى زيادة التوترات الاجتماعية، وقد يؤدي إلى صراعات وعنف، وقد يؤدي الاستبعاد إلى تراجع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، مما يضعف الديمقراطية، وقد يؤدي الاستبعاد إلى إهدار الكفاءات والطاقات البشرية، مما يعوق التنمية المستدامة، ولكن يمكن الحد من الاستبعاد في الديمقراطيات من خلال [٢]

١. سن قوانين تحظر جميع أشكال التمييز، وتضمن المساواة أمام القانون.

٢. ضمان تمثيل عادل لجميع الفئات الاجتماعية في المؤسسات السياسية.

٣. اتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر، وتوفير فرص متساوية للجميع.

٤. تشجيع الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات الاجتماعية، وبناء مجتمع أكثر شمولية.

٥. توفير التعليم والتوعية حول أهمية المساواة والعدالة الاجتماعية.

[١١٢] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

ويعني الاستبعاد عندما يُحرم الأفراد من الوصول إلى الخدمات أو المشاركة في المساحات المحكومة على أساس هويتهم أو انتمائهم إلى مجموعة معينة، ويحدث عندما يتم استبعاد فرد واحد على أساس هويته أو عضويته المتصورة أو الفعلية في مجموعة معينة، ويتم تعريف المجموعات السياسية أو الحزبية على أنها أولئك الذين ينتمون إلى حزب سياسي أو مرشح معين، أو مجموعة من الأحزاب المرشحين والشكل الشائع من الاستبعاد الحزبي هو عندما يتم تنفيذ خدمات الدولة أو لوائحها بطريقة تسعى إلى مكافأة شاغل المنصب على المستوى السياسي ومعاقبة غير المؤيدين. [٣]

ويحدث استبعاد المجموعات الاجتماعية الاقتصادية عند ممارسة المتع وتحديد الرسوم وعدم القدرة على الوصول العدالة وخدمات الصحة التعليم بمعدل لا يستطيع الأفراد الأكثر فقراً تحمله ويتم التمييز بين المجموعة الاجتماعية داخل الدولة حسب الطبقة، أو العرق، أو اللغة، أو العرق، أو المنطقة، أو الدين، أو حالة الهجرة، أو مزيج من ذلك. ولا يشمل ذلك الهويات المرتكزة على التوجه الجنسي، أو الجنس، أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتختلف عبر البلدان وعبر الزمن، ويجب أن تتقاطع هويات المجموعات الاجتماعية، بحيث يمكن تعريف شخص معين بطرق متعددة، أي كجزء من مجموعات متعددة، ومع ذلك، في أي وقت محدد توجد مجموعات اجتماعية داخل مجتمع يفهمه أولئك الذين يقيمون داخل المجتمع على أنهم مختلفون، بطرق قد تكون ذات صلة بالسياسة و الهوية المتباينة، ولفهم الاستبعاد يجب معرفة مدى توزيع الطاقة والسلطة والسيطرة السياسية وموقع الأشخاص الجغرافي ومدى تأثيرهم وهل يتمتعون في تلك المناطق بسلطة سياسية أكبر أم لا وهل يمكنهم الوصول إلى السلطة السياسية أكثر من أولئك الموجودين في نفس المناطق وهل لديهم

[١١٣] https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/16/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85

بعض مناطق النفوذ ومعرفة مدى المساواة بين الجنسين في احترام الحريات المدنية وهل تتمتع المرأة بنفس مستوى الحريات المدنية التي يتمتع بها الرجل أو أقل أو أكثر.

وقد يشمل الاستبعاد العمل على إنتهاك الوصول إلى العدالة، وحقوق الملكية الخاصة، وحرية التنقل، والتحرر من العمل القسري ، والوصول إلى الخدمات العامة ، والوصول الى الخدمات العامة الأساسية، مثل النظام والأمن والتعليم الابتدائي والمياه النظيفة والرعاية الصحية، بالتساوي وهل يتم حرمان مجموعة اجتماعية من الوصول إلى بعض الخدمات العامة الأساسية حسب الجنس او حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي او القدرة على الوصول إلى الخدمات العامة التي توزعها المجموعة السياسية او حسب الموقع او الوصول إلى وظائف الدولة ومعرفة هل الوظائف الحكومية مفتوحة للأفراد المؤهلين بغض النظر عن الفئة الاجتماعية؟

ويعتبر التمييز شكل من أشكال الاستبعاد ويجب لمعرفة تواجد التمييز معرفة هل يتم التمييز بين المجموعة الاجتماعية داخل الدولة حسب الطبقة، أو العرق، أو اللغة، أو العرق، أو المنطقة، أو الدين، أو حالة الهجرة، أو الجنس، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الثروة أو المهنة أو الظروف الاقتصادية مثل امتلاك الممتلكات او الوصول إلى وظائف الدولة وهل الفرص التجارية الحكومية متاحة للأفراد المؤهلين أو الشركات بغض النظر عن ارتباط الفرد بمجموعة سياسية وتشير

[١١٤] https://www.swissinfo.ch/ara/politics/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%B3-%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8/47817312

الفرص التجارية للدولة إلى القدرة على التنافس للحصـــول على عقد مشـــتريات عامة أو الحصـــول عليه، أو الدخول في شراكة مع الحكومة في شراكات بين القطاعين العام والخاص.

أولوية معالجة الرقابة كأولوية ديمقراطية في اليمن

الرقابة هي عملية مراقبة ومراجعة أداء المؤسسات والحكومات، وتقييم مدى التزامها بالقوانين والسياسات العامة، وضمان تحقيق مصالح المواطنين، وتعتبر الرقابة أحد أهم ركائز الديمقراطية، فهي الآلية التي تضمن مساءلة الحاكم أمام المحكوم، وتمنع الانحراف عن مبادئ العدالة والمساواة. ولكن، كيف تتفاعل الرقابة مع الديمقراطية؟ وما هي أنواع الرقابة التي تضمن صحة النظام الديمقراطي؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟ هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عليها في هذا المقال، وتنقسم الرقابة إلى عدة أنواع [١١٥]

١. الرقابة التشـــريعية وهي الرقابة التي يمارســـها البرلمان أو المجلس التشـــريعي على الحكومة، من خلال مناقشـــة السياسات والقوانين، واستجواب الوزراء، وتشكيل لجان تحقيق.

٢. الرقابة القضائية وهي الرقابة التي يمارسها القضاء على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية، للتأكد من دستورية القوانين والأحكام القضائية.

[١١٥] https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democratic-accountability-in-service-delivery-AR.pdf

٣. الرقابة الإعلامية وهي الرقابة التي يمارسها الإعلام على أداء الحكومة والمؤسسات، من خلال نشر الأخبار والتحقيقات، وتسليط الضوء على القضايا الهامة.

٤. الرقابة المجتمعية وهي الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني، من خلال المنظمات غير الحكومية، والنشطاء، والمواطنين الأفراد، من خلال التعبير عن آرائهم ومطالبهم.

وتسهم الرقابة في:

١. تحقيق الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، مما يزيد من ثقة المواطنين بالحكومة.

٢. مكافحة الفساد، من خلال الكشف عن حالات الفساد ومحاسبة المسؤولين.

٣. الرقابة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال مراقبة أداء الحكومة في هذا المجال.

٤. تشجع الرقابة على تحسين أداء الحكومة، من خلال دفعها إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

ومن التحديات التي تواجه الرقابة هناك:

١. قد تعاني بعض الدول من ضعف في المؤسسات الرقابية، مما يحد من فعاليتها.

٢. قد يتعرض الرقباء إلى ضغوط سياسية، مما يؤثر على استقلاليتهم.

٣. قد يتردد بعض الأشخاص في ممارسة الرقابة خوفًا من الانتقام.

٤. قد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الرقابة لدى المواطنين.

[١١٦] https://taalamsharek.org/ar/democratic-control-of-police
[١١٧] https://di.univ-blida.dz/jspui/handle/123456789/8722

ويمكن تعزيز الرقابة في الدول الديمقراطية من خلال:

١. تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية، وتوفير الموارد اللازمة لها.

٢. حماية حرية التعبير والإعلام، لضمان وجود مناخ يسمح بممارسة الرقابة بحرية.

٣. تشجيع المشاركة المجتمعية في الرقابة، من خلال توعية المواطنين بأهميتها.

٤. مكافحة الفساد بكل أشكاله، لضمان نزاهة الرقابة.

وترتبط الرقابة بالديمقراطية من خلال نوع وحجم وحدة الرقابة على وسائل الإعلام والصحف والمجلات المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية، ووسائل الإعلام عبر الإنترنت ومعرفة ما هي جهود الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام وهل تحاول الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر فرض الرقابة على وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية والمسموعة. وقد تشمل الأشكال غير المباشرة للرقابة منح ترددات البث لدوافع سياسية، وسحب الدعم المالي، والتأثير على مرافق الطباعة وشبكات التوزيع، والتوزيع المختار للإعلانات، ومتطلبات التسجيل المرهقة، والتعريفات الباهظة، والرشوة، والتصريحات المسيئة، أو الخطاب التشهيري ما لم يتم استخدام هذا النوع من الرقابة كذريعة لرقابة الخطاب السياسي. [٨]

ومن المهم معرفة ما هي محاولات فرض الرقابة بشكل مباشر على وسائل الإعلام الكبرى بأي شكل من الأشكال، ومعرفة ما هي جهود الرقابة على الإنترنت وهل تحاول الحكومة فرض رقابة على المعلومات النصية أو الصوتية أو المرئية على الإنترنت.

[١١٨] https://www.agora-parl.org/ar/resources/library/alrqabt-ly-almwaznt-kadat-mn-adwat-alrqabt-albrlmanyt-drast-mqarnt

وتشمل محاولات الرقابة تصفية الإنترنت، ومنع الوصول إلى مواقع ويب أو متصفحات معينة، و رفض الخدمة، والإغلاق الجزئي أو الكلي للإنترنت والجمهور ليس لديه إمكانية الوصـــول إلى الإنترنت ومعرفة هل نجحت الحكومة في حظر ومنع الوصــول إلى الإنترنت باســتثناء المواقع الموالية لها أو الخالية من المحتوى الســياســي، وهل تســمح الحكومة بالوصــول إلى الإنترنت، بما في ذلك الوصـول إلى بعض المواقع التي تنتقد الحكومة، ولكنها تحظر مواقع مختارة تتعامل مع قضـايا سـياسـية حساسة بشكل خاص ومعرفة وسائل الإعلام المطبوعة الإذاعية ومن بين وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة الرئيسية، وكم عدد من ينتقد الحكومة؟ وهل تنتقد بعض وسـائل الإعلام المهمة الحكومة، وما هي وجهات نظر وسـائل الإعلام المطبوعة الإذاعية وهل تمثل وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية الرئيسية نطاقًا واسعًا من وجهات النظر السياسية؟ وهل وسائل الإعلام الرئيسـية لا تمثل سـوى وجهة نظر الحكومة ام تمثل وسـائل الإعلام الرئيسـية مجموعة متنوعة من وجهات النظر السـياسـية ولكنها تتجاهل بشـــكل منهجي منظورًا ســـياســـيًا واحدًا مهمًا في هذا المجتمع ام يتم تمثيل وجهات النظر المهمة في هذا المجتمع في إحدى وسائل الإعلام الرئيسية.

وبالنسبة للنساء فيجب معرفة النسبة المئوية للصحفيات والنسبة المئوية للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة من النســـاء ومعرفة طرق مضـــايقة الصـــحفيين وهل يتعرض الصـــحفيون الأفراد للمضـــايقة، مثل التهديد بالتشـــهير، أو الاعتقال، أو الســـجن، أو الضـــرب، أو القتل على يد جهات حكومية أو غير حكومية قوية أثناء مشـــاركتهم في أنشـــطة

[١١٩] https://www.aljazeera.net/news/2024/7/11/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A

صحفية مشروعة؟ وهل يجرؤ أي صحفي على الانخراط في أنشطة صحفية من شأنها الإساءة إلى الجهات الفاعلة القوية، وهل يسيء بعض الصحفيين إلى الجهات الفاعلة القوية، لكنهم يتعرضون للمضايقات أو ما هو أسوأ من ذلك، وهل يضطرون إلى التوقف وهل يضطر بعض الصحفيين الذين يسيئون إلى الجهات الفاعلة القوية إلى التوقف، لكنهم يتمكنون من الاستمرار في ممارسة الصحافة بحرية لفترات طويلة من الزمن وهل يتعرض الصحفيون للمضايقة من قبل جهات حكومية أو غير حكومية قوية أثناء انخراطهم في أنشطة صحفية مشروعة.

وفي موضوع الرقابة والاعلام يجب معرفة الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام وهل هناك رقابة ذاتية بين الصحفيين عند تغطية القضايا التي تعتبرها الحكومة حساسة سياسيا؟ وهل الرقابة الذاتية كاملة وشاملة او شائعة او لا يوجد سوى القليل من الرقابة الذاتية بين الصحفيين وما مدى الوصول إلى وسائل الإعلام وما هي النسبة المئوية تقريبًا من السكان الذين يمكنهم الوصول إلى أي وسائل إعلام مطبوعة أو إذاعية تنتقد الحكومة الوطنية؟ وهل هناك تحيز في وسائل الإعلام وهل هناك تحيز إعلامي ضد أحزاب المعارضة أو المرشحين؟ وهل تغطي وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية الحزب الرسمي أو المرشحين الرسميين، أو ليس لها تغطية سياسية، أو لا توجد أحزاب معارضة أو مرشحين لتغطيتهم ام تغطي وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة الأحزاب والمرشحين الجديرين بالنشر بشكل أو بآخر بما يتناسب مع جدارتهم بالنشر.

وعلى مستوى اخر يجب معرفة هل الإعلام فاسد وهل يقبل الصحفيون أو الناشرون أو المذيعون الدفع مقابل تغيير التغطية الإخبارية؟ وهل يتم توجيه وسائل الإعلام عن كثب من قبل الحكومة لدرجة أن أي مدفوعات من هذا القبيل ستكون إما

[١٢٠] http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/amn-defa3/268/index.html

غير ضـــرورية لضـــمان التغطية المؤيدة للحكومة أو غير فعالة في إنتاج تغطية مناهضـــة للحكومة وهل يقوم الصـــحفيون والناشرون والمذيعون بتغيير التغطية الإخبارية مقابل دفع مبالغ مالية وما مدى شيوع هذا الامر.

إن الرقابة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فالديمقراطية لا يمكن أن تزدهر بدون رقابة فعالة، والرقابة لا يمكن أن تكون فعالة بدون نظام ديمقراطي. يجب على جميع الأطراف المعنية العمل معًا لتعزيز الرقابة، وضمان تحقيق مبادئ الديمقراطية.

DAMANAT

100% حقوق و حريات و تنمية